

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

- راجعي حمزة

- مسيلي الحسين

تحت عنوان

### أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري

- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2015-2017

#### لجنة المناقشة:

|              |               |               |                |
|--------------|---------------|---------------|----------------|
| رئيسا        | جامعة المسيلة | أ. محاضر - أ. | بلواضح فاتح    |
| مشرفا ومقررا | جامعة المسيلة | أ. محاضر - أ. | غفصي توفيق     |
| مناقشا       | جامعة المسيلة | أ. محاضر - أ. | بن لخضر السعيد |

السنة الجامعية: 2018/2019



﴿وما رميت اذا رميت ولكن الله رمى﴾

## شكر وعرهان



﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً  
ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الشاء كله سبحانه وتعالى على ما  
أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير  
لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وفي هذا المقام

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرهان بالجميل  
للأستاذ المشرف " الدكتور غفصي توفيق " الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة  
التي كانت خير معين في البحث، كما أشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق.  
ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دوراً كبيراً في تقويم وثمان هذا البحث  
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة على كل  
المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي

حمزة

حسين

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" الآية 19 سورة النمل

اهدي ثمرة هذا الجهد إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله اللذان طالما كان سندا لي.

جعلكما الله من اهل الفردوس في الجنة.

حمزة

# إهداء

انطلاقاً من قول المولى عزوجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " الآية 19 سورة النمل

اهدي ثمرة هذا الجهد الى روح والدي رحمه الله وكذلك الى امي التي تحملت صبياني كثيرا  
وأخص بالذكر ذلك الغائب البعيد ....  
لكن أقول دوماً وابدأ: شكراً يا انا. جزيلاً يا انا.

الحسين

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر وعرهان

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....أ-د

### الفصل الأول: التحليل المالي في البنوك التجارية

تمهيد ..... 06

المبحث الأول: البنوك التجارية وقوائمها المالية..... 07

المطلب الأول: تعريف وانواع البنوك التجارية ..... 07

المطلب الثاني: القوائم المالية للبنوك التجارية..... 08

المطلب الثالث: اهم وظائف البنوك التجارية..... 14

المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لتقييم الاداء في البنوك التجارية..... 17

المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الاداء..... 17

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء ..... 20

المطلب الثالث: اختيار مؤشر تقييم الاداء..... 23

خلاصة الفصل الاول..... 26

### الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي للبنوك-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد ..... 28

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري..... 29

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري..... 29

المطلب الثاني: اهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري..... 30

المطلب الثالث: الشركات التابعة للبنك الوطني الجزائري..... 32

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ..... 34

المبحث الثاني: تقييم اداء البنك الوطني الجزائري 2015-2017..... 37

## فهرس المحتويات

---

|          |  |
|----------|--|
| 37.....  | المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات الربحية                        |
| 40.....  | المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات كفاية راس المال               |
| 42.....  | المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات السيولة                       |
| 44.....  | المطلب الرابع: التحليل باستخدام مؤشرات الكفاءة ومؤشرات توظيف الموارد |
| 46.....  | خلاصة الفصل الثاني   |
| 48.....  | الخاتمة  |
| 54 ..... | قائمة المراجع  |
|          | الملاحق  |
|          | الملخص   |

## فهرس المحتويات

### فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان                               | الرقم |
|--------|---------------------------------------|-------|
| 16     | وظائف البنوك التجارية                 | 01    |
| 18     | العلاقة بين الكفاءة والفعالية بالداء  | 02    |
| 19     | ابعاد تقييم الاداء                    | 03    |
| 34     | الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري | 04    |

### فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان  | الرقم |
|--------|--|-------|
| 38     | مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017         | 01    |
| 41     | مؤشرات كفاية راس المال للبنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017 | 02    |
| 43     | بعض مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017     | 03    |
| 44     | مؤشرات الكفاءة للبنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017         | 04    |
| 45     | مؤشرات التوظيف موارد البنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017   | 05    |

مقدمة

### مقدمة:

تعتبر البنوك قطاعا مهما لما لها من دور رئيسي و كبير في دعم الاقتصاد و تطويره وزيادة فعاليتها، وباعتبار البنك اكثر امانا للمدخرين و المستثمرين عن طريق عمليات الإيداع و الاقتراض التي تعد بمثابة الخدمة الأساسية التي يقدمها للعملاء والمستثمرين وهو المصدر الرئيسي لإيراداته وفي نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته و سيولته، لكن التعارض القائم بين الربحية و توفير السيولة، وتحقيق الأمان، يجعل من ممارسة الوظيفة البنكية امرا على قدر من الأهمية و التعقيد في أن واحد، يتمثل في مدى قدرتها على احداث التوازن و التوافق الفعال بين تلك الأهداف، كون الربحية تحتل الصدارة من حيث الأهمية بينما يعيقها عنصري توفير السيولة اللازمة من جهة وتحقيق الأمان للمودعين من جهة أخرى، الامر الذي جعل البعض يعتبرهما قيودا توجب احترامها و ليست بأهداف تسعى المؤسسة البنكية للوصول اليها.

لقد حاولت البنوك دوما رفع أدائها المالي، خاصة في ظل سياسة التحرر والانفتاح المصرفي الذي فرض صعوبات و تحديات عظيمة و كرس منافسة كبيرة وغير متوازنة بين المصارف العالمية، لذلك وجب الاهتمام بتقييم الأداء من خلال أدوات التحليل المالي والذي يعتبر تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف الى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وتطويرها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة المصرفية.

### الإشكالية:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات المصرفية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لزاما على أي مدير مالي لبنك اجراء تحليل للقوائم المالية والتي تحتوي عددا كبيرا من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب تحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للبنك، وتحليلها لاتخاذ القرارات الصائبة، من خلال كل ما سبق يمكننا طرح السؤال التالي:

هل تعتبر أدوات التحليل المالي كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للبنك التجاري؟

## مقدمة

### تساؤلات فرعية:

- ما المقصود بالبنوك التجارية، وما اهم وظائفها؟
- ماهي الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل تعتبر عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية مساعدة على إعطاء صورة لمستوى أدائها الحالي وتصورا لمستقبلها؟
- هل يتمتع البنك الوطني الجزائري بالكفاءة في اداءه بالشكل الذي يسهم في تحقيق اهدافه؟

### الفرضيات:

- البنوك التجارية هي وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز.
- يمكن جدا ان لا يتمتع البنك الوطني الجزائري بالكفاءة النسبية في استغلال موارده.
- يمكن ان تحدد أدوات التحليل المالي حسب الأهداف المراد الوصول اليها.
- بإمكان الاختيار الجيد لمؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين مؤشري الكفاءة والفعالية معا.

### مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري البنوك التجارية.
- مكانة الموضوع في التخصص العلمي الذي ندرسه.
- محاولة التعرف على الأدوات المالية وأهميتها في البنوك التجارية.

### اهداف الدراسة:

- التعرف على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- ابرار دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك التجاري.
- أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي.

### أهمية البحث

تعتبر أدوات التحليل المالي من بين اهم الأدوات التي يتم بموجبها تقييم أداء البنوك التجارية عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف البنك التجاري ومدى سلامة أوضاعه المالية خلال ممارسته لنشاطه وتكون عوناً له في ترشيد قراراته وهذا طبعا لا يمكن الوصول اليه الا باستخدام أدوات التحليل المالي.

### حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري

2- الحدود الزمانية: من سنة 2015 الى غاية سنة 2017.

### منهج البحث والأدوات المستخدمة

بغية الالمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري إضافة الى ذلك اعتمدنا على المنهج التطبيقي حيث تم اسقاط الدراسة على البنك الوطني الجزائري وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالبنك والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج من الفترة 2015-2017 باستخدام أدوات التحليل المالي.

### هيكل الدراسة:

قصد الالمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

**الفصل الأول:** كان تحت عنوان {التحليل المالي في البنوك التجارية} حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين تناول المبحث الأول البنوك التجارية، تعريفها وقوائمها المالية واهم وظائفها، لنتطرق في المبحث الثاني الى مفاهيم التحليل المالي ودوره كأسلوب لتقييم الأداء من خلال أهمية التحليل المالي بالنسبة للبنوك التجارية وكذا كيفية اختيار مؤشرات تقييم الأداء.

## مقدمة

---

**الفصل الثاني:** في هذا الفصل حاولنا اسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2015 الى 2017، حيث تم تقسيم الفصل الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تقديمنا للبنك الوطني التجاري من خلال نشأته وأهدافه لنتطرق في المبحث الثاني الى الجانب التطبيقي من الدراسة حيث قمنا بتحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري من خلال نسب الربحية والسيولة ونسب راس المال.

## الفصل الأول:

# التحليل المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المالية نشأة، حيث أنها تعتبر الأكثر تفاعلا وتكيفاً مع احتياجات الأفراد والمؤسسات، بحيث أنها أصبحت في وقتنا الحاضر آلية اقتصادية ومالية في أي مجتمع، وذلك نظراً لدورها الرئيسي والحيوي في تعبئة الموارد والمدخرات، وتوظيفها في مختلف المجالات ومختلف الأنشطة، في شكل تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة إلى كافة القطاعات.

وأمام التطور التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية داخل القطاع، ومن أجل الصمود أمام المؤسسات المصرفية والغير مصرفية منها، أصبح الاهتمام بموضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية ذا أهمية متزايدة، وهذا راجع لدوره البالغ في الكشف عن مستوى في توظيف الموارد المتاحة، ويعتبر التحليل المالي من الاساليب المهمة في تقييم الأداء في البنوك التجارية، وهذا راجع إلى أهميته إبراز نقاط القوة وموطن الضعف في استغلال الموارد المتاحة لدى البنك التجاري، والمساعدة في اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها، بهدف تحسين الاداء وضمان الاستمرارية .

ونظراً لأهمية الموضوع، سيتم بداية في هذا الفصل التعرف على البنوك التجارية وأنواعها والقوائم المالية للبنك التجاري وأهم وظائف البنك التجاري.

كما سيتم التطرق الى التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، والتحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية، وذلك بغرض إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في استغلال الموارد من قبل البنك التجاري، وهذا من خلال مبحثين

**المبحث الاول: البنوك التجارية وقوائمها المالية.**

**المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء في البنوك التجارية.**

### المبحث الأول: البنوك التجارية وقوائمها المالية

تعتبر البنوك التجارية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد، وهذا راجع الى الدور الذي تلعبه في تعبئة الاموال وإعادة توظيفها، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، كما انها تساهم في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية عن طريق تمويل عمليات الاستثمار بالإضافة إلى مختلف الخدمات الغير تقليدية التي تقدمها لمختلف الأفراد والمنشآت.

### المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وأنواعها

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطية، يركز نشاطها على منح القروض وقبول الودائع، وهذا ما جعلها تختلف عن باقي المؤسسات المالية من حيث قدرتها على خلق النقود.

### أولاً: تعريف البنك التجاري

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، ومن حيث الاصل اللغوي للكلمة فأصلها إيطالي وتعني المصطبة، ثم تطور المعنى فما بعد فأصبح يقصد بها المكان الذي توجد به المنضدة والذي يتم فيه التعامل بالنقود.<sup>1</sup>

ويمكن تعريف البنوك التجارية على أنها "وسيط مالي خاص، فهو وسيط مالي وذلك حسب وظيفته التقليدية المتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض لأجال قصيرة، ومتوسطة وطويلة، أما خصوصيته فتتمثل في قدرته على خلق النقود"<sup>2</sup>

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها وسائط مالية، تهدف الى جمع الودائع ومنح القروض.

كما إن البنك التجاري المعاصر يعرف على انه " مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان، وذلك من خلال الحصول على ديون من الغير تمثل التزامات عليه تظهر في جانب الخصوم من ميزانيته العمومية، وإقراض للغير يمثل حقوقا تدخل في جانب الأصول من الميزانية العمومية "<sup>3</sup>.

1- شاكر القزويني . محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص:24 .

2- Laurence Scialom , Economie Bancaire, édition la découverte , paris, 2004, p 1-

3- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص: 109 .

### ثانيا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية الى أربعة انواع رئيسية، وذلك حسب ملكيتها وحجم نشاطها وتنظيمها الاداري والتي تتمثل فما يلي:<sup>1</sup>

**1-البنوك ذات الفروع:** تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة، وهي منظمات تأخذ شكل شركات المساهمة وتقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد.

**2 -البنوك المحلية:** يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها نفي منطقة محددة، قد تكون مدينة، او محافظة أو ولاية معينة، وتتميز بصغر الحجم.

**3-البنوك الفردية:** هي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص تتسم بصغر الحجم، ويقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والاوراق التجارية المخصصة

**4-بنوك المجموعات:** تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريًا، حيث انتشرت بشكل كبير في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

**5 -بنوك السلاسل:** وهي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا

### المطلب الثاني: القوائم المالية للبنك التجاري

تعكس القوائم المالية لأي بنك الوظائف التي يقوم بها وما يترتب على القيام بهذه الوظائف من نتائج تتمثل في الربح أو الخسارة، كما تبين حقوق المساهمين وحقوق الغير وما لدى البنك من موجودات، وتعتبر الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر من أهم القوائم المالية، ولتعرف على أهم العوامل المؤثرة في أداء البنوك فلا بد من التعرض لمكونات المركز المالي وقائمة الارباح والخسائر.

1- احمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص: 18.

أولاً-مصادر أموال البنك واستخداماتها:

يمكن تعريف ميزانية البنوك التجارية على أنها كل العمليات التي يقوم بها البنك، بما تحتويه من أصول خصوم، فالخصوم تمثل موارد تدخل البنك وتعتبر ديناً عليه، في حين أن الأصول تعبر عن مجالات استخدام البنك التجاري لتلك الموارد<sup>1</sup>.

1- مصادر الأموال (الخصوم): إن البنوك التجارية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية لها نفس مصادر التمويل، وعليه يمكن التمييز بين مصدرين لأموال البنوك التجارية هما:

1-1 المصادر الداخلية: وتتمثل بما يلي:

1-1-1 رأس المال المدفوع: يتمثل رأس المال المدفوع في جميع الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء إنشائه، ولهذا المصدر أهمية بالغة، حيث يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، خاصة أصحاب الودائع منهم، فهو يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله<sup>2</sup>.

### 1-1-2- الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح في المشروعات لأسباب مختلفة، وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين وتتمثل بما يلي :

أ- الاحتياطات:

تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمواجهة طارئ محدد، وتقاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد، فقد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات نذكر منها:

❖ الاحتياطي الخاص: هو احتياطي تحتفظ به البنوك التجارية بمحض إرادتها، ويهدف إلى تدعيم المركز المالي في مواجهة الجمهور والمتعاملين<sup>3</sup>.

❖ الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال): هو احتياطي يفرضه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يبدأ البنك في العمل والحصول على أرباح فإن القانون ينص على أن تقتطع

1- محمد عبد العزيز، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص: 80.

2- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، ص: 55.

3- محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص: 77.

نسبة مئوية من الأرباح الصافية قبل توزيعها كل سنة، وتستخدم كوسيلة لمواجهة أي خسارة قد تنتج عن عمليات البنك.

ب-المخصصات:

وتمثل في العادة قيمة من الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتختلف نسبتها حسب ظروف كل بنك، أهمها مخصصات الاهتلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.<sup>1</sup>

ج - الأرباح الغير موزعة:

إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين، في حين ان المبلغ المتبقي بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات، يكون قابل للتوزيع على شكل أرباح أسهم، وقد توزع الادارة جزء منه وتستتبعي جزء آخر على شكل أرباح غير موزعة

1-2-المصادر الخارجية:

هي موارد البنك التي تكون من غير المساهمين في رأسماله وتتكون من:

1-2-1-الودائع: يمثل هذا النوع من الحسابات أكبر مبلغ في خصوم البنك<sup>2</sup> ، نذكر منها ودائع تحت الطلب، حسابات التوفير، ودائع لأجل

1-2-2-الودائع الأجنبية: ومن أهمها ودائع البنوك من خارج البلد المعني وودائع غير المقيمين

1-2-3-البنك المركزي كمصدر تمويل: يمكن للبنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي، إما في شكل خصم للأوراق التجارية، أو في صورة قروض مباشرة<sup>3</sup>

1-2-4-التسهيلات الائتمانية الخارجية: تتمثل في القروض والاعتمادات التي تحصل عليها البنوك من مراسليها في الخارج، عادة ما تكون بالعملة الأجنبية.

1- زياد رمضان محفوظ جودة، مرجع سابق، ص:55.

2- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص:64.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص:83.

1-2-5- سندات الدين طويلة الأجل<sup>1</sup>: تعتبر هذه السندات من مصادر التمويل الخارجي للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك ببيعها الى الجمهور ومختلف قطاعات الاستثمار والاحتفاظ بالعوائد المترتبة على ذلك ضمن أمواله الخاصة مثل تأمينات الاعتمادات المستندية.

1-2-6- مصادر تمويل أخرى: وتتمثل في عدة مصادر من بينها القروض المتبادلة بين البنوك المحلية حيث تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها، وخاصة في حالة زيادة الطلب على المسحوبات أو القروض، إضافة إلى التأمينات المختلفة التي يضعها الأفراد في البنوك.<sup>2</sup>

## 2- استخدامات الأموال في البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تهدف الى تحقيق الارباح، وبالتالي تقوم بتوظيف كل الموارد المتاحة لديها، وعليه يقوم البنك بتتويج الاصول التي يحتفظ بها في محفظته متدرجا في سيولتها وعكسيا مع ربحيتها كالتالي:

### 2-1- الأصول النقدية:

تتميز بانها اصول ذات سيولة لا تدر اي عائد، الهدف منها مواجهة طلبات السحب الجارية للعملاء وتتمثل فما يلي:

- النقدية بالخرزينة بالعملة المحلية والأجنبية

- الارصدة النقدية لدى البنك المركزي

- أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الاخرى

- أرصدة البنك لدى البنوك الخارجية

### 2-2- الأصول عالية السيولة المدرة للعائد:

تتميز هذه الاصول بتمتعها بدراسة عالية من السيولة، مع وجود معدل عائد يتناسب عكسيا مع درجة سيولتها<sup>3</sup> وتنقسم إلى:

1- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج، عمان، 2003، ص:188.

2- بالتصرف عن محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص:48.

3- محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص:150.

- الأصول شبه النقدية

- الأوراق المالية الحكومية

- الأوراق التجارية المخصصة

2-3- القروض والسلفيات :<sup>1</sup>

تقوم البنوك التجارية باستثمار جانب مهم من مواردها في منح القروض والسلفيات لعملائها من الافراد والشركات، وتختلف اهمية القروض من وقت لآخر ومن دولة الى أخرى

2-4- الأصول ذات درجة السيولة المنخفضة:

هي نوع من الأصول تدر معدل عائد كبير، مثل شراء السندات التي تصدرها الحكومة.

2-5- الأصول الثابتة :<sup>2</sup>

والتي تشمل المباني والآلات، السيارات

ثانياً: قائمة الأرباح والخسائر:

تعكس الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك، فمعظم مصادر الاموال تأتي من الودائع والاقتراض، ويسدد مقابلها فوائد التي تمثل مصاريف للبنك، وتوجه معظم استخداماتها نحو الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية التي تحقق أكبر عائد، وحتى نحصل على صافي العوائد لابد من خصم المصاريف من العوائد، بعد ذلك يخصم منه مخصصات خسائر القروض وفي الاخير يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى<sup>3</sup>

وقائمة الدخل للبنك تتطوي على مجموعتين رئيسيتين هما:

عناصر الإيرادات : وتتكون بدورها من :<sup>4</sup>

- الفوائد الدائنة.

1- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص:92.

2- حسين جميل بديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 18.

3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:65.

4- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص : 77 - 79.

- العمولات الدائنة.
- فرق العملة.
- الإيرادات الأخرى.

عناصر المصروفات: وهي كل الخسائر والمصروفات التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة وتتكون من :<sup>1</sup>

- الفوائد المدينة.
- العمولات المدينة.
- المصاريف الإدارية والعمومية.
- الاستهلاك والمصاريف الأخرى.

ثالثاً - العمليات خارج الميزانية:

ان البيئة التنافسية بين البنوك جعلتها تبحث عن الارباح من خلال الدخول في نشاطات خارج كشف ميزانية البنك، وتتمثل أنواع العمليات خارج ميزانية.<sup>2</sup>

البنك فما يلي:

1- الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك :

وهي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، كأن تتعهد البنوك بتسديد عند تاريخ الاستحقاق سفتجة عن طريق القبول او التظهير

2- الالتزامات بحد ذاتها :

ونجد فيها فتح قروض مؤكدة، وتسهيلات إصدار السندات.

1- أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص:93.  
2- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:68.

3- العمليات المرتبطة بتغير نسب الفائدة والصرف :

وهي تلك التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغير سعر الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات، عمليات التغطية وعمليات المضاربة .

المطلب الثالث: أهم وظائف البنوك التجارية

إن من أهم وظائف البنوك التجارية، هي قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، بالإضافة الى وظيفتها الرئيسية في خلق النقود، ويمكن تصنيف الوظائف الأساسية في شكلين، العمليات المصرفية العادية والغير عادية، والتصنيف الثاني يصنف وظائف البنك التجاري الى وظائف تقليدية وغير تقليدية

أولا - العمليات المصرفية العادية والغير عادية:

تصنف العمليات التي تقوم بها البنوك، إلى نوعين من العمليات منها ما يتعلق بالعمليات المصرفية العادية، والثانية تخص العمليات الغير عادية.<sup>1</sup>

العمليات المصرفية العادية:

- ✓ الحسابات المصرفية.
- ✓ منح الائتمان.
- ✓ عمليات الخصم.
- ✓ عمليات الائتمان بالمقابل.
- ✓ الائتمان الايجاري.
- ✓ الائتمان المقدم للتجارة الدولية.

1- زينب عوضا لله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص: 10.

- العمليات المصرفية الغير عادية (خلق نقود الودائع):

تتميز البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية الاخرى، بمدى تخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية، وتتمكن البنوك التجارية من القيام بخلق النقود وذلك لقيامها بوظيفتي قبول الودائع وإقراضها، وتستند في خلق نقود الودائع على توافر ظاهرتين ضروريتين لظهور هذه الآلية<sup>1</sup>:

- توافر عامل الثقة من جانب المتعاملين في مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب.  
- توقع تدفق مستمر من ايداعات العملاء يزيد على المسحوبات منها في كل لحظة وهو يوفر للبنوك احتياطات تستطيع توظيفها والاستفادة منها في النشاط الاقتصادي.

ثانيا: وظائف البنك التجاري التقليدية والغير تقليدية:

ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى كلاسيكية وأخرى حديثة<sup>2</sup>:

**1-الوظائف التقليدية:** ويقصد بها العمليات الشائعة التي تقوم بها مختلف البنوك التجارية ومن أهمها: عمليات الصندوق، عمليات المحفظة، عمليات القروض، عمليات التجارة الخارجية

**2-الوظائف الغير تقليدية:**

هي مجموعة من الخدمات المصرفية التي قدمت إلى السوق المصرفي حديثا، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق، كما لا يشترط ان تقدم لكل العملاء بالبنك، وتتمتع بالخصائص التالية:

- خدمات تقدمها بعض البنوك وليس كل البنوك

- لا يشترط أداؤها لكل العملاء.

- بعضها يخرج عن دائرة الأعمال المصرفية كتأجير الآلات
- قد لا تحتاج إلى أي نوع من التمويل للقيام بها
- ومن أهم الخدمات المصرفية الغير تقليدية نذكر ما يلي<sup>3</sup>:
- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

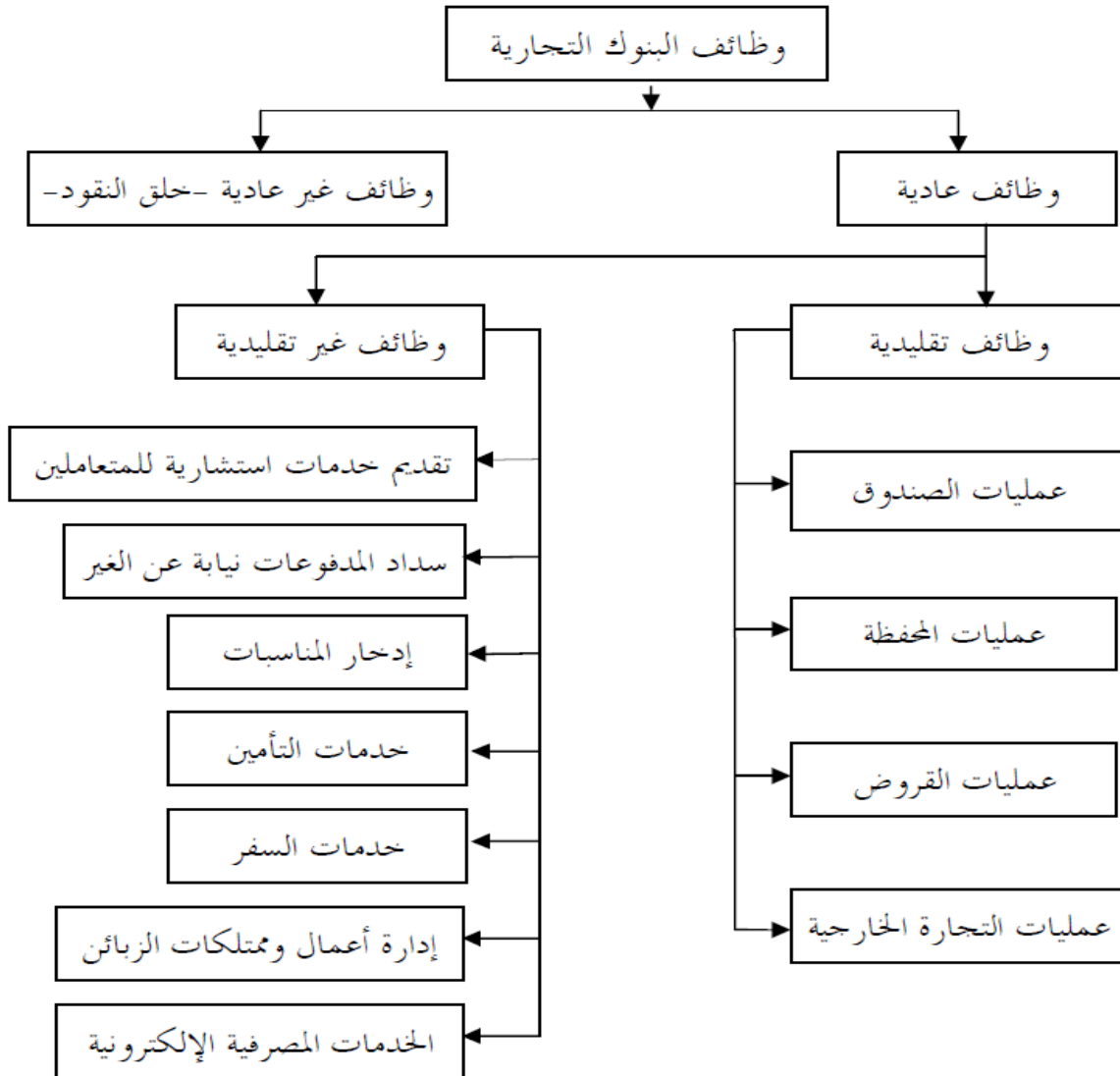
1- محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 112.

2- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 36.

3- زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 16.

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
- التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- شراء وبيع الأوراق المالية.
- قروض الاستهلاك.
- خدمات التأمين.
- إدارة أعمال وممتلكات المتعاملين.
- خدمات السفر والسياحة.

الشكل رقم (01): وظائف البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الأستاذ توفيق غفصي، رسالة ماجستير تحت عنوان أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، جامعة المسيلة، 2012، ص: 31

المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء في البنوك التجارية

يعتبر تقييم أداء البنوك عملية هامة وضرورية، بهدف تحسينه وتحقيق الربحية وبالتالي ضمان الاستمرارية، وذلك لما يشهده القطاع المصرفي من تطورات متسارعة مستفيدة من التقدم التكنولوجي الواسع، فضلا عن تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من انفتاح وتحرير الخدمات المالية، ما أدى إلى اشتداد المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية.

المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء

ان المؤسسات المصرفية تقوم بالعديد من الأنشطة داخلية وخارجية، ومن اجل الحفاظ على مكانتها واستمرارها لابد من تقييم أداءها، لذلك يعتبر تقييم الاداء عملية أساسية وضرورية لضمان سيرورة البنوك التجارية

أولا - تعريف الاداء :

- تعريف الأداء حسب ميلر وبرميلي: حيث ينظران الى الأداء على انه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ""

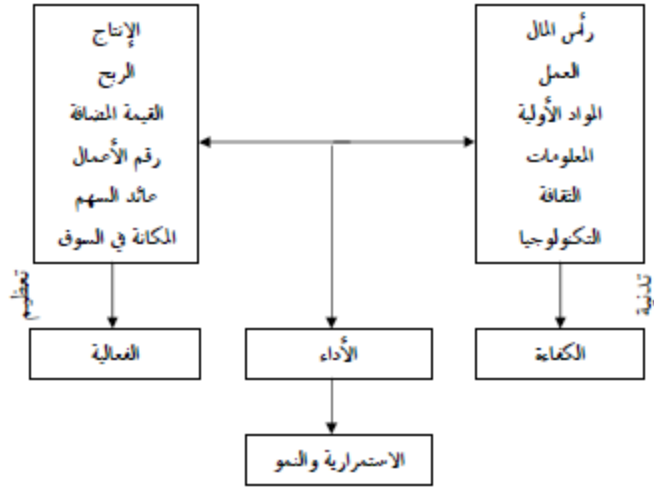
تعريف الأداء حسب دراكر: ينظر الى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال

"إذا فالأداء هو قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها قصد تحقيق أهدافها دون الإخلال بتوازنها"

ثانيا - مكونات الأداء: يتكون الأداء من عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة، أيأن المؤسسة التي تتمتع بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالة والكفاءة في تسييرها<sup>1</sup>.

1- عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد (01)، نوفمبر 2001، ص: 86.

الشكل 02: العلاقة بين الكفاءة الفعالية بالأداء



المصدر: عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، ص: 88.

ثالثا - أنواع الأداء: يمكن تقسيم الأداء إلى <sup>1</sup>:

1 - الأداء الكلي: وهو الذي يتمثل في الانجازات التي تحققت بفعل تكافل جميع العناصر، ولا يمكن ان ينسب هذا الانجاز الى عنصر معين.

2 - الأداء الجزئي: وهو الانجاز الذي يتجسد على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، ويختلف باختلاف المعيار المعتمد في التقسيم، فحسب المعيار الوظيفي يصنف إلى أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

أما حسب معيار الطبيعة يقسم إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية .... الخ

3 - الأداء المالي: وهو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من اجل تشكيل ثروة <sup>2</sup>.

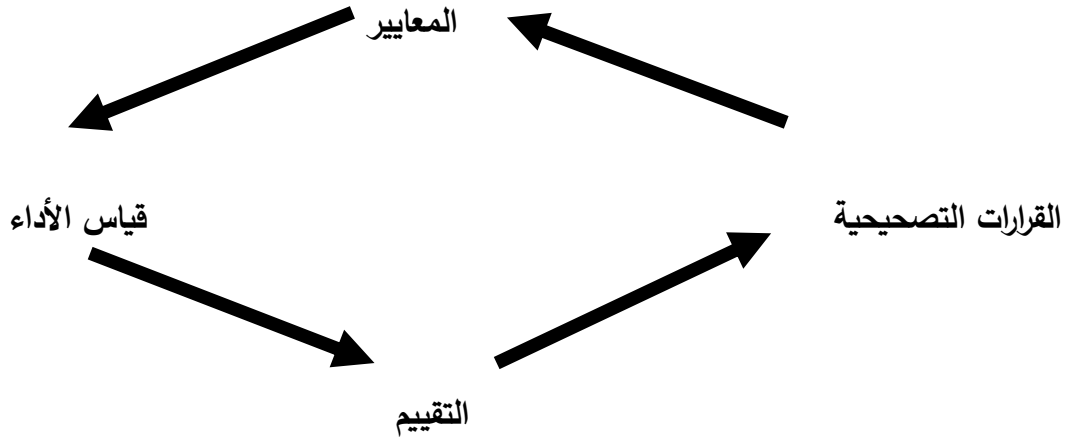
1- عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص: 89 .

2- محمد أمين كعاسي، عبد الغني دادن، الأداء المالي من حيث المحاكاة المالية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8-9 مارس 2005، ص: 304 .

رابعا - تقييم الأداء، أبعاده وصعوباته:

يعتبر تقييم الأداء في البنوك،<sup>1</sup> عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفي.

الشكل رقم(03): تقييم الأداء



المصدر: محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ص132.

كما أن تقييم الأداء ينبغي أن يكشف عن ثلاث أبعاد رئيسية<sup>2</sup> وهي:

1 - مدى الفعالية: وتهدف إلى مقارنة النتائج المحققة فعليا والأهداف المسطرة سلفا

2 - مدى الكفاءة: ويكون ذلك من خلال تحليل الجانب الوظيفي، من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد

المتاحة، وهذا بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعية

3 - مدى التطور: وهذا من خلال تقييم مدى قدرة المؤسسة على استيعاب تجهيزات العلم الحديث سواء

من الناحية التكنولوجية أو الإدارية.

خامسا - معايير تقييم الأداء المصرفي: تصنف المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي

إلى قسمين:

1- محمد جموعي قرشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005، ص: 90.

2- محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية" مدخل مقارن"، مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، 1998، ص: 131.

1 - المعايير النوعية:

تتعلق معايير النوعية بمؤشرات الخدمات المصرفية، والتي على أساسها تقوم بعض الهيئات بتصنيف البنوك وتقييم كفاءة أدائها أخذاً بعين الاعتبار المعايير التالية<sup>1</sup>:

- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية

- التنوع في الأنشطة المصرفية

2 - المعايير الكمية: ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى ثلاث أدوات رئيسية<sup>2</sup>:

- البرمجة الخطية

- أدوات التقدير الإحصائي

- التحليل المالي

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي من الأساليب المهمة في تقييم الأداء، ومن أهم مواضيع الإدارة المالية، فهو يتألف من مفاهيم وطرق ووسائل تسمح لنا بإعطاء فكرة واضحة حول الوضعية المالية للبنك والاختار التي تواجهه،

أولاً - تعريف التحليل المالي:

يعرف على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى"<sup>3</sup> كما يمكن تعريفه بأنه "مجموعة أساليب التحليل، وذلك باستغلال معلومات مالية واقتصادية الموجهة لتقييم المؤسسة في مجملها، وأخذ حكم حول أدائها، ووضعيتها المالية ومخاطرها"<sup>4</sup>.

1- عبد الرحيم شبيبي، جازية بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، أيام 24، 25 أبريل 2006، ص: 06.

2- محمد جموعي قريشي، الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 95.

3- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 03.

4- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 151.

### ثانيا - مجالات التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسة موضوع التحليل، ويمكن استخدام التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

#### - التحليل الائتماني:

يقوم البنك بالتحليل الائتماني بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم

#### - التحليل الاستثماري:

إن أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القروض، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد إلى تقييم المؤسسات نفسها

#### - تحليل الاندماج والشرء<sup>1</sup>:

الاندماج والشرء هو عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما، وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها والأداء المستقبلي لها.

#### تحليل تقييم الأداء:

تعتبر ادوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها القدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها

**التخطيط:** التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي<sup>2</sup>، إذا من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

1- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 11.

2- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص: 37.

الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال، والتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية.

ثالثا - الجهات المستفيدة من التحليل المالي للبنك التجاري:

التحليل المالي للبنك له اهتمام من أطرف متعددة، حيث يسعى كل طرف للحصول على المعلومات التي تمس مصالحه بان البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وان الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وإعادة صياغتها في شكل مؤشرات مالية، ومن بين أهم هذه الجهات نذكر مايلي:

**1 - إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسبا معينة وتطلب من القائمين على التنفيذ التقييد بها، وتعمل في نهاية كل فترة على المقارنة بين النتائج المحقق في الواقع والمعايير الممنوحة لاكتشاف الانحرافات والعمل على تصحيحها<sup>1</sup>.

**2 - البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي مسؤول على رقابة البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية وحتى يستطيع تأدية مهامه فإنه لابد من الحصول على كافة المعلومات والمؤشرات الدورية، وهذا لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له وصياغتها وصياغتها بالشكل الذي يخدم أهداف السياسة النقدية.

**3 - المودعون:** يعتبر البنك منشأة مالية تعمل على توظيف الودائع في قروض استثمارية، فالإيداع يعتبر ركن أساسي في عمل البنك، ومن أجل استمراره في الحصول على أعلى الودائع فذلك مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحبات، وعليه فإن للمودعين مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة لديه<sup>2</sup>.

**4 - المساهمون:** يتحمل المساهمين حسب طبيعة الملكية، المخاطر النهائية للبنك، فالمساهمون لا يستلمون الأرباح الدورية ما لم يحقق البنك ربحا سنويا أو متراكما، وعليه يعتبر التحليل المالي للمساهمين موقعا خاصا من بين الأساليب التي تساعد في الرقابة على أعمال البنك.

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 263 .

2- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2009، ص: 16.

5 - إدارة الضرائب: باعتبارها تمثل الدولة في حساب وجباية الضرائب المستحقة دوريا في البنك، فإنها تكون بحاجة الى تحليل دقيق لمصادر الايراد والتكاليف والمصروفات

6 - الجمهور: إن المستفيد من الخدمات المصرفية هو الجمهور المتعامل مع البنك، ويتوقع الجمهور في تعامله مع البنك خدمة فعالة، سريعة ودقيقة، معاصرة ومتطورة ولا بد ان يكون قادرا على توظيف الاموال بأمان وربحية، ولكي يستطيع الجمهور من متابعة أوجه نشاط البنك ومراقبة أدائه، فانه يعتمد على نتائج التحليل المالي التي تظهر للمتعاملين

### المطلب الثالث : مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية

ان استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية يؤدي الى الخلط والتشويش، مما يؤدي الى صعوبة الفصل بين النسب المهمة والغير مهمة.

بشكل عام غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية الى مجموعات متعددة، وذلك على أسس مختلفة منها على اساس المصدر او القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب.

اما فيما يتعلق بالنسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية فتقسم الى عدة مجموعات منها مؤشرات مفيدة عن السيولة، الربحية، توظيف الاموال، الكفاءة، ومدى ملاءة رأس المال.<sup>1</sup>

#### أولا - مؤشرات السيولة:

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من متطلبات السحب على الودائع، والتقييد بقوانين البنك المركزي ومن بين هذه النسب نجد<sup>2</sup>.

1 - المعيار النقدي: يقيس هذا المعيار مدى احتفاظ البنك بأموال نقدية في خزائنه ولدى البنوك الاخرى لمواجهة طلبات السحب اليومية من الودائع

2 - نسبة الاحتياطي النقدي: تقيس هذه النسبة مدى تقييد البنك بمتطلبات الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي

1- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص: 128 .  
2- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010، ص: 315 .

3 - نسبة السيولة القانونية: تتعلق هذه النسبة، بمدى تقيد البنك بمتطلبات السيولة النقدية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك.

ثانيا - مؤشرات الربحية: باعتبار إن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة المساهمين، وحتى يتحقق هذا لا بد من قدرة البنك على تحقيق الأرباح، ومن بين مكونات نسب الربحية نجد<sup>1</sup>:

- معدل العائد على حقوق الملكية

- معدل العائد الودائع

- معدل العائد على الأموال المتاحة

- القوة الايرادية للأموال المتاحة

- الناتج البنكي الصافي

ثالثا - مؤشرات توظيف الأموال: يستعمل مصطلح توظيف الأموال في التحليل المالي المصرفي بمعناه الواسع، حيث يشمل كل من الاحتياطات الثانوية، والقروض، والاستثمارات، بمعنى كل الأوجه المربحة للتوظيف ومن بين النسب الأكثر استخداما نجد<sup>2</sup>:

القروض والسلفيات

- نسبة الائتمان إلى الودائع

إجمالي الودائع

استثمارات وأوراق مالية بالإضافة إلى القروض والسلفيات

- معدل توظيف الودائع

اجمالي الودائع

1- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص: 433 .

2- منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص: 94 .

مجموع التسهيلات الائتمانية والاستثمارية

- نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال  
\_\_\_\_\_ حقوق الملكية والودائع

رابعاً - مؤشرات الكفاءة:

تلجأ البنوك إلى رفع كفاءة التشغيل لديها من أجل زيادة الربحية وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، وذلك من خلال تخفيض المصاريف وزيادة إنتاج العاملين

خامساً - مؤشرات كفاية رأس المال:

يلعب رأس المال دوراً هاماً في تحقيق الأمان للمودعين، وذلك باعتبار البنوك التجارية أكثر تعرضاً لمخاطر الرفع المالي ومن بين هذه النسب

- معدل كفاية حقوق الملكية

- معيار قدرة البنك على رد الودائع

- معدل الأصول الخطرة

- نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار

- معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية

- نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات

خلاصة الفصل الأول:

كل ما تطرقنا إليه في هذا الفصل ما هو إلا مدخلا نظري لموضوع بحثنا هذا، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- نشأة البنوك ليست وليدة العصر، بل ظهرت نتيجة ظروف اقتصادية حتمية، في عصور غابرة، ثم عرفت العديد من التغيرات والتطورات، ومع بداية القرون الوسطى ظهرت بشكلها الحالي.
- البنوك التجارية هي وسائط مالية، تهدف إلى جمع الودائع، ومنح القروض، إما أهم خاصية يتميز بها على باقي المؤسسات المالية فهي قدرته على خلق النقود.
- تعتبر السيولة والربحية والأمان، الثلاثية التي تحدد أسس توظيف موارد البنك، فالربحية هي الهدف الأساسي للبنوك التجارية، أما السيولة والأمان فهي القيود لتحقيق هذا الهدف.
- لم تكتفي البنوك التجارية بوظائفها التقليدية، بل قامت بتطوير نشاطها وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة موجهة لمجالات عديدة، ومواكبة لتطور متطلبات المجتمع.
- من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لابد من تقييم أداء البنك، والذي يعبر عن فعالية، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق الأهداف المنشودة.
- يعتبر التحليل من أهم الأساليب التي تستخدم في تقييم أداء البنك، وذلك لما يوفره من معطيات ومعلومات، تساعد في الكشف عن نقاط القوة، ونقاط الضعف في تسيير البنك، بالإضافة إلى كونه أداة رقابية للجهات الداخلية والخارجية للمنشأة.
- من بين أهم النسب المالية الأكثر استخدام في تقييم أداء البنوك، نجد منها مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر كفاية رأس المال.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنوك

حالة البنك الوطني

الجزائري

تمهيد:

بعد استعراضنا في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري للدراسة معلومات حول البنوك التجارية والتعاريف المختلفة لهذا الجهاز وبعد تطرقنا لمختلف المفاهيم حول التحليل المالي في البنوك سنحاول في هذا الفصل تقييم الأداء في البنك الوطني الجزائري عبر دراسة تطبيقية، وهذا وفق المعطيات المالية المتوفرة والمقدمة من طرف البنك. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- تقديم البنك الوطني الجزائري.
- تقييم أداء البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة نقول، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري.

بموجب الامر رقم 66/178 المؤرخ في 13/06/1966 تم "انشاء البنك الوطني الجزائري" وهو اول بنك تجاري جزائري، حيث انه شركة وطنية تخضع لأحكام قانون الشركات المغلفة براس مال قدره 20مليون دج.<sup>1</sup>

وقد باشر هذا البنك عمله انطلاقا من هياكل وأصول البنوك التي تخلت عن نشاطها في الجزائر على غرار<sup>2</sup>:

- ❖ القرض العقاري التونسي.
- ❖ البنك الوطني للتجارة والصناعة.
- ❖ القرض الصناعي والتجاري.
- ❖ بنك باريس والأراضي المنخفضة.

فمنذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي حيث يحوز البنك الوطني الجزائري على أكثر من 2.6 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام.

وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات اسهم و مؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي تشي غيفارا بالعاصمة و ذات راس مال يقدر ب 41.6 مليار دينار بعد رفع راس ماله في جوان 2009 و ذلك بعد عملية الإصدار للاسهم التي قدر حجمها بحوالي 27000 سهم بواقع مليون دينار للسهم , وذلك حسب الاحصائيات المعلنة على الموقع الرسمي للبنك, و يضم البنك حاليا 214 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية للاستغلال و اكثر من 31 وكالة رئيسية و يعد البنك الوطني الجزائري اول بنك يمنح له الاعتماد من قبل البنك المركزي الجزائري و هذا بتاريخ 05/09/1995.

1 - الامر رقم 66-176 المتضمن احداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد(51)، الصادر في 14 جوان 1966.

2 - عبد الرحيم شبيبي، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية و السياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد(12)، العدد(01)، جانفي 2010، ص:45.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990 تم وضع حد للمساهمات الخاصة في البنك ليصبح البنك ملكا للدولة بعد شراء هذه المساهمات من طرف الدولة.

حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع طويلة وقصيرة الاجل ويقوم بتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد ولجميع القطاعات الاقتصادية، كما انه استخدم كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الاجل.

جدير بالذكر انه في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

### المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري.

#### أ- اهداف البنك الوطني الجزائري:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل المناطق من الجمهورية للاقترب من الزبائن
- ادخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي على غرار بطاقات السحب الالكتروني ما بين البنوك (CIB).

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع ....
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية.
- تطبيق مخطط في منح القروض طبقا للمبادئ العامة.
- تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية.
- ضمان التمويل للمشاريع الاستثمارية.
- محاولة الابتكار في الخدمات في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك وكذا المؤسسات المالية.
- احترام قواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة (swift).
- مضاعفة الرقابة على كل عمليات البنوك.

### ب- وظائف البنك الوطني الجزائري (BNA):

حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأبي بنك تجاري الا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم والقروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، و في 16/02/1989 اصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسيير وفقا لقوانين 01-88 و 04-88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 و قانون 88-119 الصادر بتاريخ 21/06/1988 و قانون 88-177 الصادر في 28/09/1988، و بقيت تسميته البنك الوطني الجزائري و بالاختصار " ب و ج " ومقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة ب 08 شارع تشي غيفارا و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي في السجل التجاري و ينقسم رأسمال البنك و الذي حدد في اول جمعية تأسيسية بمليار دينار مقسم الى الف سهم قيمة كل سهم مليون دينار ومقسمة بين :

- ✓ حصة من 1 الى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج".
  - ✓ حصة من 351 الى 700 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات، الهيدروليك"
  - ✓ حصة من 701 الى 900 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية"
  - ✓ حصة من 901 الى 1000 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة"
- تتمثل الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري في ظل أهدافه واستراتيجيته فيما يلي<sup>1</sup>:
- تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالانتماء القصير والمتوسط الاجل وفقا للأسس المصرفية.
  - اقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة.
  - خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع
  - قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها.
  - متابعة وتصفية كل المشاكل المالية.
  - يلعب دور الوسيط في العمليات المالية بالبورصة.
  - إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
  - تمويل التجارة الخارجية.
  - قبول الودائع بكل اشكالها.
  - منح قروض وتسبيقات بدون او مع ضمانات والقيام بعمليات الصرف.
  - التدخل في العمل الصرف الانبي او الاجل.
  - العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

<sup>1</sup>- غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص: 71.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

➤ الامضاء، خصم وشراء او اخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية.

➤ يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.

➤ تمويل المؤسسات و المشاريع الموجهة للقضاء على البطالة مثل مشاريع دعم و تشغيل الشباب بمختلف صيغها: (CNAC,ANGEM,ANSEJ) .

**المطلب الثالث: الشركات التابعة للبنك الوطني الجزائري**

يمتلك البنك فروعاً ومساهمات في 25 مؤسسة منها 05 في الخارج<sup>1</sup>

**01- في الجزائر:**

**أ- المؤسسات المالية:**

➤ شركة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH).

➤ شركة إدارة البورصة والارواق المالية (S.G.B.V).

➤ شركة المقاصة الجزائرية.

➤ شركة الاستثمار المالي (CELIM SICAV).

➤ الشركة الوطنية للتأجير المالي (SNL).

**ب- شركات التامين والضمانات:**

➤ شركة ضمان الودائع البنكية (SGDB).

➤ صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI).

➤ شركة ضمان القرض العقاري (S.G.C.I).

➤ صندوق الضمان التعاضدي لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب (FCMGRCJ).

➤ صندوق الضمان التعاضدي لمخاطر القروض CNAC

➤ الشركة الجزائرية الخليجية للتامين على الحياة AGLIC.

➤ الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات CAGEX.

**ج- شركات الخدمات البنكية:**

➤ شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM.

➤ شركة AMINAL للخدمات ووسائل الامن.

➤ معهد التكوين البنكي IFB .

<sup>1</sup> التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2017.

- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف .C.P.I.
- شركة ما بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية .SIGESIM.
- شركة الخدمات المصرفية SSB
- د-شركات ناشطة في ميادين أخرى:
- شركة الاستثمار الفندقي SIH
- شركة SOPRI EL BANAI للتطوير العقاري.
- 2- في الخارج: تشمل على:
- البنك الجزائري للتجارة الخارجية .BACE.
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة .BAMIC.
- برنامج تمويل التجارة العربية .PFCA.
- الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص .S.I.D.S.P.
- شركة المغرب العربي للتجارة (قيد التصفية).



## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

كما هو موضح في الشكل أعلاه والذي يبين الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وهو شكل هرمي راسه هو المديرية العامة والتي تضم كل من الأمانة العامة ومفتشية الرقابة العامة والمفتشية العامة ومديرية التدقيق الداخلي ومديريتا تسيير الاخطار والمطابقة، تضم هذه المديريات سبعة اقسام إدارية كل قسم منها يضم عددا من الهياكل الفرعية، هذه الأقسام الإدارية هي<sup>1</sup>:

1. القسم الدولي والذي يضم:
  - مديرية التحركات المالية (DMFE).
  - مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية (DRICE)
  - بالإضافة الى مديرية العمليات المستندية (DOD)
2. قسم الاستغلال والعمل التجاري والذي يضم:
  - مديرية تأطير الشبكات (DER).
  - مديرية التسويق والاتصال (DMC)
  - مديرية وسائل الدفع والنقد (DIPM).
3. قسم أجهزة الاتصال: والذي يضم بدوره ثلاثة مديريات فرعية هي:
  - مديرية تطوير الدراسات والمشاريع ((DDER).
  - مديرية التكنولوجيات والهندسة (DTA)
  - مديرية الإنتاج والخدمات (DPS).
4. قسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات: ويضم:
  - مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض (DSERC).
  - مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (DEJC)
  - مديرية تحصيل الضمانات (DRG).
5. قسم الالتزامات: ويضم:
  - مديرية المؤسسات الكبرى (DGE).

<sup>1</sup> - <http://www.bna.dz/arl> ، تاريخ الاطلاع: 19ماي 2019.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DPME).

- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة (DCPS).

6. قسم المالية: ويضم

- مديرية المحاسبة (DC).

- مديرية تنظيم المناهج والاجراءات (DOMP)

- مديرية مراقبة التسيير (DCPS)

- مديرية السوق المالي (DMF)

7. قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية: ويضم

- مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية (DPRS).

- مديرية الوسائل العامة (DMG)

- مديرية المحافظة على التراث (DPP)

- مديرية التكوين (DF)

- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية (CGOS).

في قاعدة الهرم نجد شبكة الاستغلال والتي تضم 17 مديرية جهوية للاستغلال، والتي تشرف بدورها على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني.

### المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري من 2015 إلى 2017

#### المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات الربحية

يعبر مؤشر الربحية بالنسبة للمؤسسات البنكية عن هدفها او مدى قدرتها على تحقيق أكبر أرباح، أي قياس مدى تمتع البنك بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة، مراعاة في ذلك بين الربح والسيولة كونه يتعارض معها كهدف، حيث ان نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- ❖ الحجم والنوع على الاستقرارية.
  - ❖ المقدرة على تدعيم رأس المال.
  - ❖ مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الاعمال.
  - ❖ حجم الأصول غير المنتظمة.
  - ❖ مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.
- وتقاس ربحية المؤسسة ذات الطابع البنكي على غرار بقية المؤسسات الأخرى باستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة نجد أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE). النتيجة الصافية / حقوق الملكية.
- معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية / مجموع الودائع.
- معدل العائد على الأصول (ROA). = النتيجة الصافية / مجموع الأصول
- الرفع المالي EM = مجموع الأصول / حقوق الملكية.

1 - بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص: 115-116.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

الجدول (01): مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2017-2015.

| 2017       |               | 2016       |             | 2015       |             | الأرقام بالنسب المئوية (%)  |
|------------|---------------|------------|-------------|------------|-------------|---|
| معدل البنك | معدل القطاع * | معدل البنك | معدل القطاع | معدل البنك | معدل القطاع |   |
| 13.25      | 17.84         | 15.49      | 18.14       | 16.56      | 20.34       | معدل العائد على حقوق الملكية<br>ROE = النتيجة الصافية / حقوق الملكية. |
| 1.63       | -             | 1.88       | -           | 1.71       | -           | معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية / مجموع الأصول              |
| 1.06       | 2.01          | 1.11       | 1.86        | 1.09       | 1.83        | معدل العائد على الأصول<br>ROA = النتيجة الصافية / مجموع الأصول        |
| 11.28      | 9             | 12.43      | 10          | 13.44      | 11          | الرفع المالي  |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستناد الى ارقام القوائم المالية (2017-2015)

### 1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك، من الجدول (01) يلاحظ ان قيم هذا المؤشر كانت في الفترة من 2015-2017 على التوالي بالمعدلات 16.56% ، 15.49% و 13.25% حيث يمثل العائد على حق الملكية لسنة 2015 المعدل الأعلى للبنك خلال فترة الدراسة بمتوسط حسابي يقدر بـ(15.1%) أي ان كل مائة دج تم استثمارها في تلك السنة حقق في نهايتها عائدا قدره 16.56 دج، و هذا ما يعني ان قيمة الربح الصافي بعد الضرائب تمثل (15.1%) من قيمة اجمالي الأموال الخاصة (بسط النسبة) و هو ما يعني ان البنك الوطني الجزائري يمتلك كفاءة في توليد الأرباح بعد استثمار الأموال الخاصة و هو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول.

وبمقارنة هذه النسبة لسنة 2015 والتي تمثل اعلى نسبة للبنك بالمعدل 20.34% والذي يمثل العائد المتوسط لحقوق الملكية لدى القطاع المصرفي فإننا نستنتج ان مردودية الموارد الخاصة بالبنك

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

الوطني الجزائري متوسطة على العموم وهو ما يشير الى ان البنك لا يعتمد في تمويل نشاطاته على الموارد الذاتية بشكل كبير او انه لا يقوم بتوظيفها بشكل لازم وبطريقة مثلى وعدم قدرة البنك بشكل كامل في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

### 2- معدل العائد على الاصول (ROA):

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات في صافي الربح، حيث تراوحت نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 1.09 % و 1.11% و 1.06% على التوالي بمتوسط حسابي بقيمة (1.086) وهذا ما معناه ان قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (1.08%) من قيمة اجمالي الأصول (مقام النسبة) وهو ما يعني ان البنك الوطني الجزائري يملك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف واستخدام أمثل و يستخدم الطريقة المثلى كما انه يتضح ان معدل زيادة الأرباح كان اكبر من معدل زيادة الأصول، و هذا يدل نظريا على ان البنك تمكن جيدا من استخدامه الجيد للموجودات المتاحة لديه لتلك السنة.

اما إذا تمت مقارنة معدلات العائد على الأصول للبنك مع معدلات القطاع المصرفي فنجد ان هذه المؤشرات هي في حدود المؤشرات المتوسطة وهي تدل على عدم مقدرة البنك على تحقيق التوظيف الأمثل والاكمل لأصوله من اجل خلق الأرباح مقارنة بالبنوك الأخرى.

### 3- معدل العائد على الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي تمكن من الحصول عليها وفيما يتعلق بالبنك محل دراستنا فإننا نجد ان هذا المعدل أكبر بقليل من معدل العائد على الأصول والسبب في هذا يعود ارتفاع قيمة ودائع العملاء مقارنة بزيادة أصول البنك.

الشيء الملفت للانتباه هو ان معدل العائد على العوائد لدى البنك الوطني الجزائري بقي ضعيفا جدا خلال فترة الدراسة فمثلا في سنة 2016 و التي كان المعدل يشير فيها الى 1.88 % و التي تعتبر اعلى نسبة في كل سنوات الدراسة و هو ما يعني ان كل الف دينار جزائري من الودائع التي تم استثمارها خلال السنة الواحدة حققت ربحا صافيا قدره 18.8دج و نستطيع ان نفسر هذه المردودية الضعيفة بالأعباء المدفوعة عن هذه الودائع باعتبار ان اكثر هذه الودائع هي ودائع ادخارية ستدفع عليها فوائد، بالإضافة للمصاريف الكبيرة المصاحبة لتوظيفها , كما يمكن تفسير هذه النتائج بعدم اهتمام البنك للاستثمار في هذه الموارد.

### 3-الرفع المالي:

الرفع المالي هو حصيلة نسبة مجموع الأصول الى حقوق الملكية، بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فان ما نلاحظه خلال فترة دراستنا (2015-2017) تبين وبشكل واضح انه يعتمد على المصادر الخارجية في تمويل اصوله، اما الملاحظة الثانية والتي يمكن استنتاجها من خلال المقارنة مع المعدلات المقابلة للقطاع فتوضح ان زيادة النشاط الإجمالي للبنك الوطني الجزائري قابله زيادة في الأرباح بمعدل فاق ما ولده ارتفاع نشاط البنوك في القطاع المصرفي.

### المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات كفاية رأس المال

يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين باعتبار ان الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد أي مؤسسة بنكية، فهو خط دفاعها الأول لتجنب أي خسارة، وأهمية هذا المؤشر تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- ❖ مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال.
  - ❖ مدى سلامة المركز المالي للبنك.
  - ❖ مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال.
  - ❖ طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة.
  - ❖ مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك.
  - ❖ حجم الأرباح واستمرار العناصر المولدة لها.
  - ❖ مدى ملائمة ما يوزع منها نقدا وما يحتجز لتدعيم رأس المال.
  - ❖ معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقيقها
- ومن اهم مؤشرات كفاية رأس المال المستخدمة ومعرفة قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار والائتمان<sup>2</sup> بأنواعها، نذكر:

- معدل كفاية حقوق الملكية = حقوق الملكية/اجمالي الأصول.
- معدل قدرة البنك على رد الودائع = حقوق الملكية / اجمالي الودائع.
- معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية /الأصول.
- نسبة هامش الأمان = حقوق الملكية / (اذونات الخزنة أوراق مالية مخصومة +سلفيات)

1 كرومي اسبه، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة(2005-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016، ص:35-36.

2 شعوبي محمود فوزي، التجاني الهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2015، ص:13-14-15-16.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

الجدول (02): مؤشرات كفاية راس المال للبنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017.

| 2017         |       | 2016         |       | 2015         |       | الأرقام بالنسب المئوية (%)     |
|--------------|-------|--------------|-------|--------------|-------|--------------------------------|
| القطاع       | البنك | القطاع       | البنك | القطاع       | البنك |                                |
| -            | 12,67 | -            | 11,72 | -            | 11,17 | معدل كفاية حقوق الملكية        |
| -            | 19,54 | -            | 19,90 | -            | 17,53 | معدل قدرة البنك على رد الودائع |
| <b>19,56</b> | 14,17 | <b>18,86</b> | 13,13 | <b>19,39</b> | 12,69 | معدل الأصول الخطرة             |
| -            | 15,19 | -            | 14,15 | -            | 13,39 | نسبة هامش الأمان               |

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير المالية المنشورة في الموقع الالكتروني للبنك.

### 1-معدل كفاية حقوق الملكية:

تستخدم البنوك هذه النسبة لقياس مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته، كما تشير الى مدى درجة كفاية راس المال في امتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال الزبائن ، من الجدول السابق (02) نلاحظ ان معدلات حقوق الملكية في سنوات 2015 و 2016 و 2017 كانت تشير الى (11,17% و 11,72% و 12,67% ) على التوالي بالنسبة للبنك الوطني الجزائري بقيمة متوسطة تساوي (11,85%) و منه نستنتج ان البنك محل الدراسة لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويله لاستثماراته ، و هو ما يعني انه يعتمد أساسا على المصادر الخارجية في موارده بنسبة اكثر من (80%) ، و اذا تطرقنا لعامل الأمان و باستخدام المعيار التقليدي في حساب كفاية راس المال فنجد ان هذا المؤشر في تحسن مستمر بحيث ان سنة 2017 كانت افضل معدل بـ 12,67 % بحيث يكمن اعتبارها نسبا مقبولة تعطي نوعا من الأمان للمودعين ،فارتفاع معدل حقوق الملكية مقارنة الى اجمالي الأصول عن النسبة البسيطة (8%) يمكن تفسيره الى قدرة البنك على توليد أرباح كبيرة من نشاطه.

### 2-معدل قدرة البنك على رد الودائع:

يقيس هذا المعدل قدرة البنك على رد ودائعه من أمواله المملوكة له، ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (02.) ان معدل قدرة البنك الوطني الجزائري يختلف من سنة الى أخرى بحيث بلغ متوسط هذه النسبة في البنك محل الدراسة 11.85% وهي نسبة مقبولة الى حد ما إذا ما قورنا بالنسبة العالمية المقدرة ب 10%. وهذا يدل على ان البنك الوطني الجزائري يمكنه رد ودائع الزبائن من الأموال المملوكة له وهذا ما يمثل مؤشر إيجابي للمودعين وللبنك.

### 3-معدل الاصول الخطرة:

يهتم هذا المعدل بقياس مقدار ما يمكن ان تتحمله الأموال الخاصة للبنك من الأصول الخطرة، أي الأصول التي يصعب تحويلها الى نقد، كما ان عملية بيعها غالبا ما ترافقها بعض الخسائر.

من الجدول (02) نجد ان هذا المؤشر فيما يخص البنك الوطني الجزائري في حالة سيئة من عام لآخر حيث كانت أفضل نسبة هي سنة 2015 اين اشارت الى 2.43% ثم واصلت هذه النسبة في الانحدار الى ان وصلت 0.48% سنة 2017 ويعزى هذا الى زيادة استثمارات البنك في السندات الحكومية والأوراق ذات العائد الثابت، كما يمكن القول ان هذه النسبة واصلت الانخفاض بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد.

### المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات السيولة

تعنى هذه النسب بقياس مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من طلبات المودعين للسحب علة الودائع والمؤشرات التي سنستخدمها هي:

- المعيار النقدي = (نقدية بالخبزينة +ارصدة لدى البنك المركزي +المستحق لدى المؤسسات المالية) / اجمالي الودائع.
- السيولة القانونية = (نقدية بالخبزينة +ارصدة لدى البنك المركزي +استثمارات في القيم المنقولة) / اجمالي الودائع.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

الجدول (03): بعض مؤشرات سيولة البنك الوطني الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2015-2017

| 2017   |       | 2016   |       | 2015   |        | الأرقام بالنسب المئوية (%) |
|--------|-------|--------|-------|--------|--------|----------------------------|
| القطاع | البنك | القطاع | البنك | القطاع | البنك  |                            |
| 53,86  | 19.94 | 58,39  | 38.47 | 61,64  | 20.62  | المعيار النقدي             |
| 23,74  | 28.29 | 23,5   | 58.51 | 27,17  | %26,06 | السيولة القانونية          |

المصدر: من اعداد الطالبان بالاستناد الى القوائم المالية للبنك (2015-2016-2017)

1. **المعيار النقدي:** يوضح لنا الجدول (03) أعلاه قيم المعيار النقدي و ما تعكسه من نسب مالية حول ما يحتفظ به البنك الوطني الجزائري من نقد جاهز لمواجهة التزامات مودعيه ، و كانت تشير هذه القيمة الى 20,62 % سنة 2015 ثم ارتفعت ارتفاعا كبيرا لتصل الى 38,47 % سنة 2016 و هو يشير الى الارتفاع في حجم الودائع ، لتتخفص مجددا و بنسبة كبيرة سنة 2017 حيث وصلت 19,94% و هو ما يبين الانخفاض الكبير للودائع لدى البنك، و مع ذلك فهذه النسبة تبقى مقبولة لدى البنك و تمكنه مواجهة الاخطار ، في العادة ليست هنالك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر، لكن بمقارنة بسيطة بين نسب البنك الوطني الجزائري و نسب القطاع المصرفي نجد ان خطر السيولة مرتفع لدى البنك الوطني الجزائري و هو ما يجعله في وضع صعب بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

**السيولة القانونية:** يبين الجدول (03) المستوى الرائع والكبير لسيولة البنك الوطني الجزائري لكن يلاحظ عليها التذبذب بحيث سجل البنك نسبة سجلت من 26,06 % سنة 2015 لترتفع ارتفاعا كبيرا فاق الضعف لتسجل نسبة 58,51 % سنة 2016 ثم تعود للانخفاض مجددا سنة 2017 اين سجلت نسبة 28,29% وهو ما يبين قدرة البنك الكبيرة في تلبية طلبات العملاء على سحب وادائعهم والتي تفوق 80% من اجمالي الموارد، كما ان البنك في حالة أفضل من بنوك القطاع المصرفي مقارنة بالنسب العامة لهذه البنوك. وهو ما يعزز الثقة بين البنك وجمهور المودعين وهو ما يفسر حركة الودائع وازديادها في البنك.

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

### المطلب الرابع: التحليل باستخدام مؤشرات الكفاءة

#### أولاً: مؤشرات كفاءة الكفاءة

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك.

الجدول (04): مؤشرات الكفاءة للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2015-

2017

| 2017        |              | 2016        |                 | 2015        |                 | الأرقام بالنسب المئوية (%)  |
|-------------|--------------|-------------|-----------------|-------------|-----------------|---|
| معدل القطاع | معدل البنك   | معدل القطاع | معدل البنك      | معدل القطاع | معدل البنك      |   |
| 157,48      | 72,27        | 144,65      | 71,31           | 143,48      | 71,61           | نسبة كفاءة التشغيل = مجموع المصاريف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية (%) |
| -           | 6 057<br>929 | -           | 6<br>076<br>174 | -           | 5<br>626<br>193 | معدل إنتاجية العامل = صافي الدخل / عدد العاملين (بـ دج)                       |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

1. **نسبة كفاءة التشغيل:** نلاحظ من الجدول (04) ان القيم مرتفعة لهذه النسبة للبنك الوطني

الجزائري و كانت متقاربة على العموم حيث بلغت اعلاها سنة 2017 بنسبة (72,27%) يمكن تفسير ذلك بالمصاريف المرتفعة للنشاط المصرفي للبنك، اما اذا قمنا بمقارنة نتائج البنك الوطني الجزائري مع معدل القطاع المصرفي فنجد ان بنكنا محل الدراسة يتميز بالكفاءة النسبية فيما يخص الأعباء من الفوائد على الودائع الادخارية لدى الطلب ولأجل من اجمالي كل أعباء الاستغلال المصرفي و هو ما يلزم البنك التقليل من هذا النوع من الايداعات و التوجه اكثر نحو استقطاب الودائع الجارية لأجل و التي لا يستحق دفع فوائد عليها.

2. **معدل إنتاجية العامل:** الملاحظ من الجدول (04) والذي يوضح كفاءة العامل في البنك الوطني

الجزائري سنويا ترتفع من سنة الى أخرى خلال فترة الدراسة من 2015 الى غاية 2017، لكن هذه الزيادة لم تكن بالحجم الكبير مقارنة بمعدل الأجر المرتفع في البنك، كما تشير قوائم البنك الى انخفاض عدد أعوان البنك من 5171 في نهاية 2016 الى 4950 في نهاية 2017 أي

## الفصل الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

بنسبة 4.27% كما ان نسبة الإطارات العاملة لدى البنك سجلت ارتفاعا من 65,44% في 2016 إلى 67,49% في نهاية 2017 وهو ما يدل على انتهاج البنك سياسة النوع بدل الكم في افراده، كما ان نسبة الأجور الى صافي الدخل سنة 2017 قدرت بـ 9,26% حيث ان كتلة الأجور كانت 7250,50 مليون دينار جزائري سنة 2017، و هي نسبة مقبولة.

### ثانيا: مؤشرات كفاءة توظيف الموارد

تقيس مؤشرات توظيف الموارد بالبنك درجة استثمار الموارد المتاحة في الأصول المتاحة في الأصول المربحة ومن اهم هذه المعايير نذكر<sup>1</sup>:

- نسبة الائتمان الى الودائع.
  - معدل توظيف الودائع.
  - نسبة الاستخدامات الى مجموع مصادر الأموال.
- لنركز في هذا الفرع على دراسو وتحليل نسبة الائتمان الى الودائع.

| الجدول (05): بعض مؤشرات توظيف موارد البنك الوطني الجزائري في الفترة 2015-2017 |            |             |            |                          |            |
|---|------------|-------------|------------|--------------------------|------------|
| 2017  |            | 2016        |            | 2015                     |            |
| معدل القطاع   | معدل البنك | معدل القطاع | معدل البنك | معدل القطاع <sup>2</sup> | معدل البنك |
| 86,76   | 95,29      | 87,09       | 83,00      | 79,08                    | 93,80      |

الأرقام بالنسبة المئوية (%)

نسبة الائتمان إلى الودائع = القروض والسلفيات الإجمالي الودائع (%)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

من الجدول (05) نلاحظ تذبذب هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا خلال سنوات الدراسة الثلاثة، وهو ما يعني ان هذه حجم كبير من هذه الأموال فعلا يتجه فعلا الى النشاط الاقراضي، كما تبين قلة تنويع البنك لاستثماراته في مجالات أخرى، وبالمقارنة مع نسب القطاع نجد ان معدلات البنك مرتفعة في سنوات الدراسة باستثناء سنة 2016 اين سجلنا نسبة 87,09% للقطاع و 83,00% بالنسبة للبنك، وهو ما يبين استحواذ البنك على حصة سوقية كبيرة من القروض بفضل السياسة المتبعة من البنك.

<sup>1</sup> توفيق غفصي، مرجع سابق، ص: 168.

<sup>1</sup> تم استخراج معدلات القطاع من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل وفي المبحث الأول منه قمنا بتقديم البنك الوطني الجزائري من خلال تعريفه ونشأته وأهم الأدوار التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني كما عرفنا انه كان اول بنك تجاري في الجزائر بعد الاستقلال وتعرفنا على هيكله الوظيفي ومعرفة الخدمات التي يقدمها للاقتصاد الوطني والاعوان الاقتصاديون.

في المبحث الثاني تم تقييم أداء البنك الوطني الجزائري من خلال أدوات التحليل المالي، وهذا باستخدام تحليل النسب المالية والتي شملت مؤشرات الربحية ومؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات السيولة وكذا مؤشري الكفاءة وتوظيف الأموال وقد توصلنا الى النتائج التالية:

-تقارب معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة مع المعدل العام للقطاع بنسبة 15,1% للبنك و 18,77% للقطاع ما يعني ان مردودية الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري مقبولة على العموم.

- كان متوسط العائد على الأصول لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 1,08% مقابل 1,9% للقطاع المصرفي ويبين ان البنك الوطني الجزائري كفاء الى حد ما في تحقيق الاستغلال الأمثل لأصوله من اجل توليد الأرباح.

- قدر متوسط العائد على الودائع بنسبة 1,74% وهي نسبة ضعيفة ويمكن ترجمة ذلك بعدم قدرة البنك على استثمار الودائع بالشكل المطلوب او كذا تحمل البنك لأعباء كبيرة نظير تجميع الودائع.

- يلاحظ ان البنك الوطني الجزائري من ثقل المصاريف المصاحبة لنشاطه وهو ما يشكل خطرا على عمله المصرفي.

- تشير مؤشرات كفاية حقوق الملكية في الفترة 2015-2017 الى اعتماد البنك على الموارد الخارجية في تمويل اصوله.

- يحرص البنك الوطني الجزائري على تلبية طلبات المودعين وهو ما يفسر ارتفاع نسب السيولة لدى البنك.

- يبقى المعدل العام المتوسط لتوظيف الودائع في تزويد الاقتصاد الوطني بالقروض اللازمة مقبولا جدا حيث قدرت النسبة المتوسطة للبنك خلال سنوات الدراسة بـ 90,69% مقارنة بنسبة متوسطة للقطاع المصرفي قدرت بـ 84,31%.

-كفاءة العامل مقبولة على العموم لكنها تسترعي اهتماما أكبر من البنك للتكوين.

خاتمة

### خاتمة:

يعتبر تقييم أداء المؤسسة المصرفية امرا ضروريا، فمن خلاله يمكن مراقبة نشاط البنك واتخاذ القرارات الملائمة وتصحيح الأخطاء في حين وقوعها، و لقد وقع اختيارنا في هذا البحث على أدوات التحليل المالي التي تمكننا من تقييم الأداء المالي للبنك تقييما حقيقيا و توجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تسترعي الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة المصرفية محل الدراسة التطبيقية والوصول الى الأداء الأمثل لها، و الذي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار و المنافسة، ولا يتأتى هذا الا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة في ذلك على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الجانبين المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة المصرفية، الا ان البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات لان عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المدير المالي للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتقاديا في المستقبل، وبما ان اغلب البنوك تهتم بالجانب المالي قصد تقييم أدائها بشكل جيد لذا اصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية انطلاقا من القوائم المالية المتوفرة للمؤسسة كونها تعبر بشكل جيد عن المؤسسة.

بعد اجراء هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، وذلك بالتطرق في فصول الجانب النظري الى لمفاهيم عامة حول البنوك التجارية وكذا القوائم المالية لها وكيفية تقييم أدائها من خلال أساليب التحليل المالي، وكذا بالتطرق في فصل الجانب النظري لتقديم البنك التجاري محل الدراسة و عرض تطور قوائمه المالية وقياس أداء البنك محل الدراسة من خلال النسب المالية، ذلك قصد الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري، حيث توصلنا لمجموعة من النتائج ليتم من خلالها اختبار الفرضيات المقترحة في مقدمة هذه الدراسة، ليتم على ضوء كل هذا تقديم مجموعة من الاقتراحات.

### أولا: عرض النتائج

تم من خلال الدراسة النظرية التوصل الى النتائج التالية:

#### 1- نتائج الدراسة النظرية:

- تلعب البنوك دور الوسيط، حيث أنها تعمل على جمع الأموال من أصحاب الفائض، لتقوم بإعادة استثماره في شكل منح قروض لأصحاب العجز.

## خاتمة

- لقد قامت البنوك التجارية بتطوير خدماتها، بما يتلاءم مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، في ظل المنافسة المالية الدولية.
- تعتبر وظيفة تقييم الأداء من أهم الوظائف على مستوى المؤسسات المصرفية، لأنه من خلالها يتم تحديد نقاط الاختلال والعمل على تصحيحها.
- تقييم الأداء لا يهتم إدارة البنك لوحدها، بل كافة الأطراف ذوي العلاقة من اجل معرفة مدى ربحية هذا البنك، وكذا معرفة مدى قدرته التنافسية حيث ان الاستخدام الأمثل لأدوات التحليل المالي يمكن من التقييم الجيد للأداء المالي للبنوك.
- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية التي من خلالها تستطيع مختلف المؤسسات المالية، على تقييم وضعيتها المالية من اجل بقائها واستمراريتها في وضع تسوده المنافسة.
- يساعد التحليل المالي للقوائم المالية في معرفة مدى كفاءة وقدرة البنك على جمع الاموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف، وكذلك كفاءته في استغلالها وتسييرها.
- يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة في البنوك التجارية وذلك لخصوصية نشاطها وضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشآت وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
- لا يمكن الارتقاء بالأداء المصرفي للبنوك الجزائرية بصغر حجم راس مالها الحالي مما يجعلها غير قادرة على مواجهة الازمات بطريقة مثلى، كما انه يشكل عامل ضعف في المنافسة مع البنوك العالمية خصوصا بعد الانفتاح المصرفي في الجزائر.

### 2-نتائج الدراسة التطبيقية:

حيث تم في هذا الجزء دراسة حالة البنك الوطني الجزائري كأحد اهم البنوك التجارية في القطاع المصرفي الجزائري، وهذا من خلال تقييم أدائه من خلال التطرق لمختلف خدمات البنك وتحليل قوائمه المالية في فترة الدراسة (2015-2017) باستخدام أدوات التحليل المالي من خلال دراسة وتحليل النسب المالية لمؤشرات الربحية وكفاية راس المال والسيولة، الكفاءة، ومؤشرات توظيف الأموال ومنه تم التوصل الى النتائج التالية:

-محدودية الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري وصغر حصته السوقية من القروض بسبب اعتماد الدولة على مبدأ التخصص البنكي بين البنوك.

## خاتمة

-عدم استجابة البنك بالمستوى المطلوب لاحتياجات زبائنه المتنوعة والمتجددة، وهو ما يدفعهم للتوجه للبنوك المنافسة خصوصا بعد انفتاح السوق المصرفي الجزائري على البنوك الأجنبية.

-شهد اجمالي خصوم البنك الوطني الجزائري انخفاضا مستمرا في فترة الدراسة، ما يعني تناقص في موارده الخاصة من قبل الجمهور.

-عرفت الحصيلة الصافية لنشاط البنك الوطني الجزائري تذبذبا في فترة الدراسة كان أحسنها سنة 2016 بمبلغ فاق 314.419.896 مليون دينار.

-تشير مؤشرات نسب الربحية للبنك الوطني الجزائري والمستخرجة من قوائمه المالية الى ضعف كبير في مردودية أمواله الخاصة بالمقارنة مع نسب القطاع المصرفي، حيث أظهرت النتائج انه يعتمد بنسبة في تمويل الاستثمارات على المصادر الخارجية ذات المصاريف الكبيرة.

-يبين تحليل مؤشرات كفاية راس المال الى نقص في حجم الأموال الخاصة الى أصول البنك وعدم كفاءته في تحقيق أرباح عالية، وهذا ناتج الى ارتفاع حجم الودائع التي تمثل أكثر من 80% من مجموع الخصوم.

-للبنك الوطني الجزائري القدرة على تلبية طلبات السحب العادية والمفاجئة بسبب تمتعه بسيولة عالية.

-تمتع البنك الوطني الجزائري بقدرة أكبر على رد الودائع والبقاء في مأمن من الخسائر الناشئة عن عمليات الائتمان والاستثمار معتمدا في هذا على أمواله المملوكة لأصحاب البنك.

-تناقص تدريجي في حجم النقود المودعة لدى البنك خصوصا بعد سياسة الدولة التقشفية وكذا تقليدية النظام المصرفي.

### ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات:

تحقيقا للهدف من هذه الدراسة في الوصول الى تحديد أهمية تقييم الأداء فإننا توصلنا الى:

1- البنوك التجارية هي وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز

هذه الفرضية صحيحة بالإضافة الى ان البنوك الحديثة لم تعد تكثف بالخدمات المصرفية التقليدية بل صارت بنوكا شاملة خصوصا بعد اجتياح موجة التحرير البنكي للقطاع المالي والمصرفي.

2- يمكن جدا ان لا يتمتع البنك الوطني الجزائري بالكفاءة النسبية في استغلال موارده:

## خاتمة

وهذا ما يؤكد الواقع والدراسات بالنظر الى محدودية الابتكارات المصرفية للبنك وكذا عدم الاستثمار في العامل البشري وضعف مردودية العامل لأسباب تكوينية وإدارية بالدرجة الأولى، وكذلك لصغر حصته في السوق المصرفي وعدم اهتمامه بشكل جدي بالخدمات المصرفية الحديثة.

3- يمكن ان تحدد أدوات التحليل المالي حسب الأهداف المراد الوصول اليها.

حيث بينت التحاليل التي تعتمد على مؤشرات النسب المالية أهميتها واعطاءها للوضعية المالية للمؤسسة المصرفية من خلال تحليل كل القوائم المالية بطريقة فعالة تشمل عديد المؤشرات.

4- بإمكان الاختيار الجيد لمؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين مؤشري الكفاءة والفعالية معا.

هذه الفرضية صحيحة، لان المدير المالي يبحث في طريقة تحليله على عديد من النسب المالية التي تعطي صورة واضحة للوضعية المالية للبنك، ومنه وعبر التحليل الجيد يمكن اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح الأخطاء ان وجدت وتعزيز المكانة السوقية للبنك.

### ثالثا: الاقتراحات:

من خلال دراستنا هذه ومحاولة رؤية علمية وموضوعية لمستوى أداء البنك الوطني الجزائري فإننا نقترح ما يلي:

\* ضبط الحدود الدنيا والعليا للنسب المالية على مستوى البنك الوطني الجزائري خصوصا المستخدمة في حساب قيم السيولة حتى يتمكن البنك من الحفاظ على مستوى لازم من السيولة تمكن البنك الوفاء للزبائن

\* القيام بحملات إعلامية لعرض خدمات البنك، وتقديم العروض الأفضل ومحاولة الابتكار والتجديد في الخدمات المصرفية وتسهيل الخدمات المقدمة للمودعين.

\* العمل على تضيق الفجوة بين البنك ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي من خلال اجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تعمل على معرفة وجهات نظر الزبائن وتلبية رغباتهم

\* تبني فكرة التسويق المصرفي الحديث، ومضاعفة الجهود فيما يخص تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية التعرف على الخدمات البنكية وتشجيع الادخار والتحويلات بين الافراد وهو ما بدعم موارد البنك والاعتماد الجيد على التكنولوجيا في الوصول الى أكبر شريحة من المودعين\*تنويع استثماراته من خلال فكرة البنك الشامل.

## خاتمة

\* محاولة الاندماج المحلي او الدولي بغية زيادة حجم الأموال الخاصة وهذا قصد تقوية المركز المالي للبنك.

\* الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التكوين، لأجل رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعاملين في البنك، وكذا جلب اختصاصات وكفاءات في العمل البنكي وفق المعايير الدولية.

\* فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية لأجل جذب عملاء جدد، خصوصا ان هذه المنتجات اثبتت نجاعتها وربحيتها وكذلك بسبب حداثة هذا المنتج في السوق المصرفي الجزائري.

\* الاهتمام بتقييم أداء البنك بغرض اكتشاف نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتصحيحها.

\* محاولة رفع مستوى دراسة القروض والضمانات المقدمة من قبل طالبي القروض خصوصا بعد فضيحة علي حداد.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- مراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. أحمد لطفي أمين السيد، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
2. احمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
3. جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
4. جلدة سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2009.
5. جميل بديري إسماعيل إبراهيم، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر وللتوزيع، عمان، 2005.
6. الراوي خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج، عمان، 2003.
7. رمضان زياد، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
8. سحنون محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
9. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10. عبد العزيز محمد، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
11. عبد الله خالد أمين، الطراد إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
12. القرشي محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. الفزويني شاکر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
14. المبروك أبو زيد محمد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
15. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
16. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

## قائمة المراجع

17. محمد هاشم اسماعيل، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
18. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

### 2- رسائل واطروحات جامعية:

19. بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016-2017.
20. غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي (دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك-)، مذكرة ماجستير، جامعة مسيلة، 2011-2012.
21. محمد جموعي قريشي، الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

### 2-المجلات العلمية:

22. شعوبي محمود فوزي، التجاني الهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2015.
23. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد(01) ، نوفمبر 2001.
24. كرومي أسبة، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة(2005-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016.
25. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005.
26. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية" مدخل مقارن"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

### 3-ملتقيات:

27. عبد الرحيم شبيبي، جازية بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، أيام 24، 25 أفريل 2006.

## قائمة المراجع

---

28. محمد أمين كماسي، عبد الغني دادن، الأداء المالي من حيث المحاكاة المالية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8-9 مارس 2005.

ثانيا - مراجع باللغة الفرنسية:

1-الكتب:

29.-Laurence Scialom, Economie Bancaire, édition la découverte, paris, 2004.

الملاحق

**COMPTE DE RÉSULTATS** Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| INTITULE  | Déc-17            | Déc-16             |
|---|-------------------|--------------------|
| + Intérêts et produits assimilés  | 115 094 180       | 129 177 236        |
| - Intérêts et charges assimilées  | -39 130 790       | -27 955 586        |
| + Commissions (produits)  | 2 107 888         | 2 685 271          |
| - Commissions (charges)   | -42 708           | -81 443            |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                      | 14                | 35                 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                 | 16 994            | -468 723           |
| + Produits des autres activités   | 236 245           | 214 322            |
| - Charges des autres activités  | 0                 | -12 287            |
| <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>   | <b>78 281 823</b> | <b>103 558 825</b> |
| - Charges générales d'exploitation  | -21 334 309       | -22 787 304        |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles | -1 550 437        | -1 415 820         |
| <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>   | <b>55 397 077</b> | <b>79 355 701</b>  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                          | -45 735 249       | -56 431 055        |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                   | 31 702 679        | 20 965 730         |
| <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>  | <b>41 364 507</b> | <b>43 890 376</b>  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs  |                   |                    |
| + Eléments extraordinaires (produits)   |                   |                    |
| - Eléments extraordinaires (charges)  |                   |                    |
| <b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>   | <b>41 364 507</b> | <b>43 890 376</b>  |
| - Impôts sur les résultats et assimilés   | -11 377 760       | -12 470 480        |
| <b>RESULTAT NET</b>   | <b>29 986 747</b> | <b>31 419 896</b>  |

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »



La force de l'expérience,  
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger  
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15  
Fax : (021) 43 94 94  
sec.dg@bna.dz  
dmc@bna.dz



**ÉTATS FINANCIERS 2017**

**BILAN**

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| ACTIF   | Déc-17               | Déc-16              |
|---|----------------------|---------------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 298 863 421          | 305 734 845         |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 250                  | 238                 |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 265 053 415          | 788 082 331         |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 277 338 267          | 166 797 057         |
| Prêts et créances sur la clientèle  | 1 622 181 004        | 1 384 912 137       |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 194 043 819          | 14 043 819          |
| Impôts courants - Actif   | 11 176 286           | 10 929 186          |
| Impôts différés - Actif   | 611 969              | 715 320             |
| Autres actifs   | 38 681 034           | 78 034 835          |
| Comptes de régularisation   | 75 010 175           | 49 986 094          |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 23 741 477           | 22 813 283          |
| Immeubles de placement  |                      |                     |
| Immobilisations nettes corporelles  | 21 791 299           | 21 150 516          |
| Immobilisations incorporelles nettes  | 140 856              | 171 517             |
| Ecart d'acquisition   |                      |                     |
| <b>TOTAL DE L'ACTIF</b>   | <b>2 828 633 272</b> | <b>2 843 371 17</b> |

En milliers de DA

| PASSIF  | Déc-17              | Déc-16              |
|---|---------------------|---------------------|
| Banque centrale   | -                   | 340 355 168         |
| Dettes envers les institutions financières                    | 158 992 098         | 195 741 959         |
| Dettes envers la clientèle                                    | 1 834 455 739       | 1 673 844 881       |
| Dettes représentées par un titre                              | 16 428 533          | 14 245 846          |
| Impôts courants - Passif                                      | 11 273 229          | 12 418 096          |
| Impôts différés - Passif                                      | 536 812             | 535 633             |
| Autres passifs  | 110 962 924         | 140 671 583         |
| Comptes de régularisation                                     | 104 668 088         | 79 065 313          |
| Provisions pour risques et charges                            | 30 045 156          | 38 172 236          |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements |                     |                     |
| Fonds pour risques bancaires généraux                         | 102 041 054         | 92 063 068          |
| Dettes subordonnées   | 194 000 000         | 14 000 000          |
| Capital   | 41 600 000          | 41 600 000          |
| Primes liées au capital                                       |                     |                     |
| Réserves  | 178 987 219         | 155 567 323         |
| Ecart d'évaluation  | -5 169 755          | -6 155 252          |
| Ecart de réévaluation   | 14 122 289          | 14 122 289          |
| Report à nouveau (+/-)  | 5 703 139           | 5 703 139           |
| Résultat de l'exercice (+/-)                                  | 29 986 747          | 31 419 896          |
| <b>TOTAL DU PASSIF</b>  | <b>2 828 633 27</b> | <b>2 843 371 17</b> |

**HORS BILAN**

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| ENGAGEMENTS   | Déc-17             | Déc-16             |
|---|--------------------|--------------------|
| <b>ENGAGEMENTS DONNES :</b>                                       | <b>09 150 776</b>  | <b>873 975 119</b> |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 8 383 244          | 10 451 808         |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 453 177 269        | 274 487 762        |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 181 193 033        | 317 972 415        |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 266 397 230        | 271 063 134        |
| Autres engagements donnés   |                    |                    |
| <b>ENGAGEMENTS REÇUS :</b>  | <b>909 258 521</b> | <b>995 757 495</b> |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |                    |                    |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 343 962 949        | 430 461 923        |
| Autres engagements reçus  | 565 295 572        | 565 295 572        |

Dans les banques publiques, ce niveau est légèrement plus élevé (12,9 %) en raison de la transformation d'une importante partie (42 %) des crédits octroyés dans le cadre du programme d'aide à l'emploi (ANSEJ, CNAC, ANGEM) arrivés à échéance, en créances classées. Ces crédits ont contribué à hauteur de 78 % à la croissance des crédits non performants des banques publiques en 2017. Bénéficiant de garanties à hauteur de 74 % auprès des organismes d'assurances crédits, ils ont été faiblement provisionnés. En revanche, dans les banques privées, le taux de créances classées a baissé en 2017 par rapport à son niveau de 2016 (7,9 % contre 8,2 %).

**Tableau VI.7 : Ratios des créances classées et taux de provisionnement**

|  | 2015    | 2016    | 2017 <sup>***</sup> |
|--|---------|---------|---------------------|
| <i>Banques publiques</i>                     |         |         |                     |
| Créances classées nettes des provisions/FPR* | 30,27 % | 39,13 % | 38,23 %             |
| Taux de créances classées**                  | 9,93 %  | 12,41 % | 12,93 %             |
| Taux de provisions des créances classées     | 60,87 % | 55,31 % | 51,46 %             |
| <i>Banques privées</i>                       |         |         |                     |
| Créances classées nettes des provisions/FPR* | 16,10 % | 16,64 % | 16,21 %             |
| Taux de créances classées**                  | 8,75 %  | 8,21 %  | 7,87 %              |
| Taux de provisions des créances classées     | 44,66 % | 46,07 % | 50,33 %             |
| <i>Secteur bancaire</i>                      |         |         |                     |
| Créances classées nettes des provisions/FPR* | 27,01 % | 34,32 % | 34,37 %             |
| Taux de créances classées**                  | 9,80 %  | 11,88 % | 12,29 %             |
| Taux de provisions des créances classées     | 59,23 % | 54,50 % | 51,37 %             |

\*Fonds propres réglementaires

\*\*Créances classées/total créances

\*\*\*Données préliminaires

#### **VI.1.3.4 - Rentabilité des banques**

La rentabilité des banques en 2017 demeure appréciable. Elle est en légère baisse pour le rendement des fonds propres (return on equity, ROE) qui s'établit à 17,8 % contre 18,1 % en 2016 et en hausse pour le rendement des actifs (return on assets, ROA) qui s'est amélioré passant de 1,9 % en 2016 à 2,0 % en 2017.

**Tableau VI.8 : Indicateurs de rentabilité des banques**

|   | 2015     | 2016     | 2017 <sup>(6)</sup> |
|---|----------|----------|---------------------|
| <b>Banques publiques</b>                        |          |          |                     |
| ROE <sup>(1)</sup>                              | 21,76 %  | 19,04 %  | 18,68 %             |
| ROE (avant provisions)                          | 32,55 %  | 31,64 %  | 23,05 %             |
| Levier financier <sup>(2)</sup>                 | 13       | 11       | 10                  |
| Ratio : couverture des charges par les produits | 139,62 % | 141,96 % | 159,31 %            |
| ROA <sup>(3)</sup>                              | 1,65 %   | 1,71 %   | 1,92 %              |
| Marge bancaire <sup>(4)</sup>                   | 3,50 %   | 3,89 %   | 3,24 %              |
| Marge de Profit <sup>(5)</sup>                  | 32,29 %  | 33,63 %  | 45,19 %             |
| <b>Banques privées</b>                          |          |          |                     |
| ROE <sup>(1)</sup>                              | 16,33 %  | 15,21 %  | 14,65 %             |
| ROE (avant provisions)                          | 19,23 %  | 17,53 %  | 18,91 %             |
| Levier financier <sup>(2)</sup>                 | 38       | 36       | 37                  |
| Ratio : couverture des charges par les produits | 167,39 % | 161,06 % | 149,69 %            |
| ROA <sup>(3)</sup>                              | 3,17 %   | 2,83 %   | 2,58 %              |
| Marge bancaire <sup>(4)</sup>                   | 6,39 %   | 5,85 %   | 5,97 %              |
| Marge de Profit <sup>(5)</sup>                  | 36,32 %  | 35,98 %  | 31,26 %             |
| <b>Secteur bancaire</b>                         |          |          |                     |
| ROE <sup>(1)</sup>                              | 20,34 %  | 18,14 %  | 17,84 %             |
| ROE (avant provisions)                          | 29,08 %  | 28,32 %  | 22,19 %             |
| Levier financier <sup>(2)</sup>                 | 11       | 10       | 9                   |
| Ratio : couverture des charges par les produits | 143,48 % | 144,65 % | 157,48 %            |
| ROA <sup>(3)</sup>                              | 1,83 %   | 1,86 %   | 2,01 %              |
| Marge bancaire <sup>(4)</sup>                   | 3,85 %   | 4,14 %   | 3,60 %              |
| Marge de Profit <sup>(5)</sup>                  | 33,10 %  | 34,06 %  | 42,11 %             |

(1) Résultat / fonds propres moyens ; (2) Actifs moyens / fonds propres moyens ; (3) Résultat / Actifs moyens ; (4) PNB / total actifs moyens ; (5) Résultat net / PNB ; (6) Résultats préliminaires

Dans les banques publiques, si le ROE baisse de 19,0 % en 2016 à 18,7 % en 2017, en raison de l'accroissement plus important des fonds propres moyens par rapport à l'accroissement des résultats, le ROA augmente à 1,9 % contre 1,7 % en 2016. Par contre, dans les banques privées, la baisse touche les deux ratios de rentabilité qui passent de 15,2 % en 2016 à 14,7 % en 2017 pour le premier et de 2,8 % à 2,6 % pour le second.

S'agissant des marges bancaires des deux groupes de banques, privées et publiques, elles sont de niveau inégal et ont évolué en sens inverse. Celle des banques privées, en progression, passe de 5,9 % en 2016 à 6,0 % en 2017. Celle des banques publiques est en légère baisse et s'élève à 3,2 % en 2017 contre 3,9 % en 2016.

Pour les banques publiques et sur la base des données préliminaires de l'année 2017, la baisse de leur marge bancaire est liée à celle de leur produit net bancaire (PNB) qui recule de 12,4 % (contre une augmentation de 13,6 % en 2016) en raison de la baisse conjuguée de leur marge d'intérêt (-8,1 %) et de leur marge sur commissions (-18,6 %).

Inversement, pour les banques privées, c'est la progression de leur PNB de 11,4 % (1,4 % en 2016), tirée par les augmentations de la marge d'intérêt de (11,8 %) et de la marge de commissions (1,2 %), qui a fait augmenter leur marge bancaire.

Les marges d'intérêt représentent 72,7 % du revenu brut du secteur bancaire contre 37,0 % pour les charges hors intérêts.

**Tableau VI.9 : Marges d'intermédiation des banques**

|  | 2015    | 2016    | 2017*   |
|--|---------|---------|---------|
| <i>Banques publiques</i>                     |         |         |         |
| A- Marge d'intermédiation                    | 100 %   | 100 %   | 100 %   |
| Opérations avec les institutions financières | 6,30 %  | 4,38 %  | -1,14 % |
| Opérations avec la clientèle                 | 70,20 % | 71,66 % | 74,69 % |
| Autres marges d'intermédiation               | 23,52 % | 23,96 % | 26,46 % |
| B- Marge d'intérêt/Revenu brut               | 65,77 % | 72,42 % | 72,20 % |
| C- Charges hors intérêts/Revenu brut         | 39,24 % | 31,34 % | 34,54 % |
| <i>Banques privées</i>                       |         |         |         |
| A- Marge d'intermédiation                    | 100 %   | 100 %   | 100 %   |
| Opérations avec les institutions financières | 2,94 %  | 3,31 %  | 4,64 %  |
| Opérations avec la clientèle                 | 84,91 % | 85,55 % | 81,91 % |
| Autres marges d'intermédiation               | 14,53 % | 11,14 % | 13,45 % |
| B- Marge d'intérêt/Revenu brut               | 71,51 % | 73,67 % | 74,38 % |
| C- Charges hors intérêts/Revenu brut         | 43,43 % | 46,55 % | 46,26 % |
| <i>Secteur bancaire</i>                      |         |         |         |
| A- Marge d'intermédiation                    | 100 %   | 100 %   | 100 %   |
| Opérations avec les institutions financières | 5,63 %  | 4,19 %  | 0,14 %  |
| Opérations avec la clientèle                 | 73,14 % | 74,19 % | 76,28 % |
| Autres marges d'intermédiation               | 21,25 % | 21,62 % | 23,58 % |
| B- Marge d'intérêt/Revenu brut               | 66,82 % | 72,64 % | 72,65 % |
| C- Charges hors intérêts/Revenu brut         | 40,01 % | 34,07 % | 36,97 % |

\* Données préliminaires

La décomposition de la marge d'intermédiation révèle une prédominance de l'activité clientèle pour le secteur bancaire dans son ensemble (76,3 %) ; la part des autres marges d'intermédiation (autres intérêts et produits assimilés) dans la marge totale d'intermédiation bancaire est passée, quant à elle, de 21,6 % en 2016 à 23,6 % en 2017. l'activité avec la clientèle représente 81,9 % de la marge d'intermédiation dans les banques privées et 74,7 % dans les banques publiques.

En 2015 et 2016, la part de la marge liée aux opérations avec les institutions financières dans la marge d'intermédiation était plus élevée dans les banques publiques comparativement aux banques privées. En 2017, cette part est devenue négative dans les banques publiques et a progressé dans les banques privées ; le recours de certaines banques publiques au refinancement auprès de la banque centrale et la dynamisation du marché monétaire interbancaire où les banques privées sont prêteuses de fonds expliquent ces évolutions.

**Tableau VI.10 : Répartition du produit net bancaire des banques**

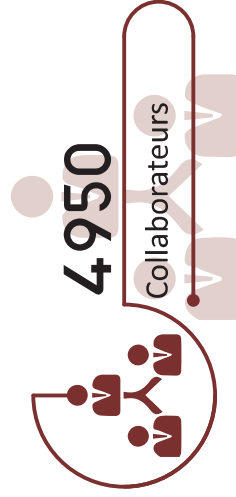
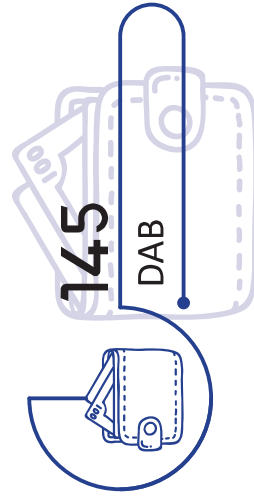
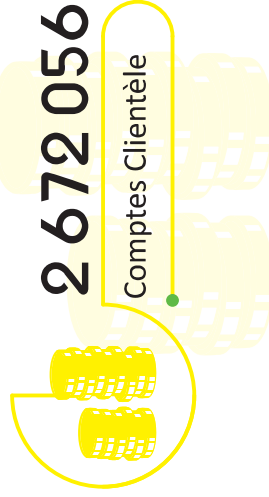
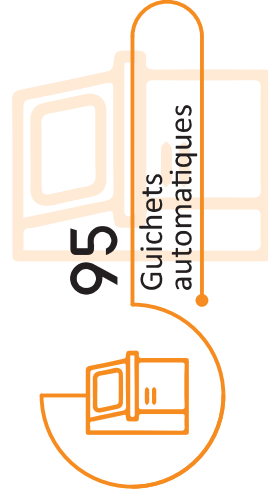
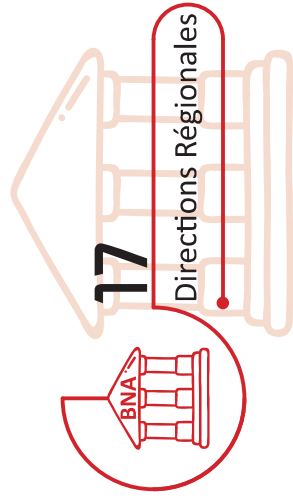
|   | 2015     | 2016     | 2017     |
|---|----------|----------|----------|
| <b>Banques publiques</b>                  |          |          |          |
| Produit net Bancaire                      | 100 %    | 100 %    | 100 %    |
| Charges générales d'exploitation          | 27,80 %  | 25,09 %  | 25,28 %  |
| Dotation aux amortissements et provisions | 39,25 %  | 45,22 %  | 26,70 %  |
| Provisions pour risques de crédit         | 11,30 %  | -13,96 % | -10,65 % |
| Pertes hors exploitation                  | -0,03 %  | -0,01 %  | -0,01 %  |
| Impôt sur le bénéfice                     | 11,98 %  | 10,04 %  | 13,49 %  |
| Marge de profit                           | 32,29 %  | 33,63 %  | 45,19 %  |
| <b>Banques privées</b>                    |          |          |          |
| Produit net Bancaire                      | 100 %    | 100 %    | 100 %    |
| Charges générales d'exploitation          | 37,24 %  | 39,49 %  | 39,68 %  |
| Dotation aux amortissements et provisions | 22,52 %  | 22,90 %  | 27,03 %  |
| Provisions pour risques de crédit         | -8,38 %  | -9,10 %  | -7,57 %  |
| Pertes hors exploitation                  | 0,06 %   | -0,01 %  | 0,20 %   |
| Impôt sur le bénéfice                     | 12,24 %  | 10,74 %  | 9,40 %   |
| Marge de profit                           | 36,32 %  | 35,98 %  | 31,36 %  |
| <b>Secteur bancaire</b>                   |          |          |          |
| Produit net Bancaire                      | 100 %    | 100 %    | 100 %    |
| Charges générales d'exploitation          | 29,69 %  | 27,72 %  | 28,46 %  |
| Dotation aux amortissements et provisions | 35,90 %  | 41,15 %  | 26,77 %  |
| Provisions pour risques de crédit         | -10,71 % | -13,08 % | -9,97 %  |
| Pertes hors exploitation                  | -0,01 %  | -0,01 %  | 0,04 %   |
| Impôt sur le bénéfice                     | 12,03 %  | 10,17 %  | 12,59 %  |
| Marge de profit                           | 33,10 %  | 34,06 %  | 42,11 %  |

\* Données préliminaires

La marge de profit, qui mesure la part de la marge bancaire conservée par les banques après constatation des frais de gestion (frais généraux et provisions pour risques de crédit, notamment) est en progression dans les banques publiques entre 2015 et 2017, passant de 32,3 % en 2015 à 33,7 % en 2016 puis à 45,2 % en 2017. Pour les banques privées, cette marge, relativement stable entre 2015 et 2016 à près de 36 % a baissé à 31,4 % en 2017.

L'augmentation en 2017 du taux de la marge de profit des banques publiques résulte des effets croisés de la réduction des provisions pour risques de crédit qui ne consomment plus que 10,7 % du produit net bancaire (PNB) contre

## 4. BNA en chiffres



## Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

| ACTIF   | Déc - 15      |
|---|---------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 325 840 983   |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 219           |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 234 935 457   |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 503 338 888   |
| Prêts et créances sur la clientèle  | 1 515 052 812 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 14 043 819    |
| Impôts courants - Actif   | 9 352 557     |
| Impôts différés - Actif   | 765 351       |
| Autres actifs   | 29 769 699    |
| Comptes de régularisation   | 44 652 322    |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 19 477 640    |
| Immeubles de placement  |               |
| Immobilisations nettes corporelles  | 21 621 980    |
| Immobilisations incorporelles nettes  | 229 492       |
| Ecart d'acquisition   |               |
| TOTAL DE L'ACTIF  | 2 719 081 219 |
| PASSIF  | Déc - 15      |
| Banque centrale   |               |
| Dettes envers les institutions financières                                    | 419 633 547   |
| Dettes envers la clientèle  | 1 732 218 308 |
| Dettes représentées par un titre  | 19 020 482    |
| Impôts courants - Passif  | 12 143 540    |
| Impôts différés - Passif  | 533 280       |
| Autres passifs  | 107 120 613   |
| Comptes de régularisation   | 64 619 063    |
| Provisions pour risques et charges  | 33 960 614    |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements                 |               |
| Fonds pour risques bancaires généraux   | 91 380 217    |
| Dettes subordonnées   | 14 000 000    |
| Capital   | 41 600 000    |
| Primes liées au capital   |               |
| Réserves  | 131 029 808   |
| Ecart d'évaluation  | 2 458 804     |
| Ecart de réévaluation   | 14 122 289    |
| Report à nouveau (+/-)  | 5 703 139     |
| Résultat de l'exercice (+/-)  | 29 537 515    |
| TOTAL DU PASSIF   | 2 719 081 219 |

## Compte de résultats de l'exercice 2015

| En milliers de Dinars  | Déc - 15    |
|--|-------------|
| + Intérêts et produits assimilés   | 140 202 778 |
| - Intérêts et charges assimilées   | -25 634 023 |
| + Commissions (produits)   | 2 060 095   |
| - Commissions (charges)  | -156 343    |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 22          |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | 35 661      |
| + Produits des autres activités  | 153 871     |
| - Charges des autres activités   | -20 814     |
| PRODUIT NET BANCAIRE   | 116 641 247 |
| - Charges générales d'exploitation   | -18 353 445 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | -1 377 532  |
| RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION   | 41 703 274  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | -59 647 052 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 4 440 056   |
| RESULTAT D'EXPLOITATION  | 41 703 274  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs   |             |
| + Eléments extraordinaires (produits)  |             |
| - Eléments extraordinaires (charges)   |             |
| RESULTAT AVANT IMPOT   | 41 703 274  |
| - Impôts sur les résultats et assimilés  | -12 165 759 |
| EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES                         | 29 537 515  |

## HORS BILAN AU 31 décembre 2015

| En milliers de Dinars   | Déc - 15      |
|---|---------------|
| ENGAGEMENTS   |               |
| ENGAGEMENTS DONNES :  | 1 129 826 423 |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 6 080 789     |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 332 213 411   |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 508 441 444   |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 283 090 779   |
| Autres engagements donnés   |               |
| ENGAGEMENTS REÇUS :   | 1 108 724 815 |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |               |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 543 429 242   |
| Autres engagements reçus  | 565 295 573   |

## Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

| ACTIF   | Déc - 16             |
|---|----------------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 305 734 845          |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 238                  |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 788 082 331          |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 166 797 057          |
| Prêts et créances sur la clientèle  | 1 384 912 137        |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 14 043 819           |
| Impôts courants - Actif   | 10 929 186           |
| Impôts différés - Actif   | 715 320              |
| Autres actifs   | 78 034 835           |
| Comptes de régularisation   | 49 986 094           |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 22 813 283           |
| Immeubles de placement  |                      |
| Immobilisations nettes corporelles  | 21 150 516           |
| Immobilisations incorporelles nettes  | 171 517              |
| Ecart d'acquisition   |                      |
| <b>TOTAL DE L'ACTIF</b>   | <b>2 843 371 178</b> |
| PASSIF  | Déc - 16             |
| Banque centrale   | 340 355 168          |
| Dettes envers les institutions financières                                    | 195 741 959          |
| Dettes envers la clientèle  | 1 673 844 881        |
| Dettes représentées par un titre  | 14 245 846           |
| Impôts courants - Passif  | 12 418 096           |
| Impôts différés - Passif  | 535 633              |
| Autres passifs  | 140 671 583          |
| Comptes de régularisation   | 79 065 313           |
| Provisions pour risques et charges  | 38 172 236           |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements                 |                      |
| Fonds pour risques bancaires généraux   | 92 063 068           |
| Dettes subordonnées   | 14 000 000           |
| Capital   | 41 600 000           |
| Primes liées au capital   |                      |
| Réserves  | 155 567 323          |
| Ecart d'évaluation  | -6 155 252           |
| Ecart de réévaluation   | 14 122 289           |
| Report à nouveau (+/-)  | 5 703 139            |
| Résultat de l'exercice (+/-)  | 31 419 896           |
| <b>TOTAL DU PASSIF</b>  | <b>2 843 371 178</b> |

## Compte de résultats de l'exercice 2016

| En milliers de Dinars  | Déc - 16           |
|--|--------------------|
| + Intérêts et produits assimilés   | 129 177 236        |
| - Intérêts et charges assimilés  | -27 955 586        |
| + Commissions (produits)   | 2 685 271          |
| - Commissions (charges)  | -81 443            |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 35                 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | -468 723           |
| + Produits des autres activités  | 214 322            |
| - Charges des autres activités   | -12 287            |
| <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>  | <b>103 558 825</b> |
| - Charges générales d'exploitation   | -22 787 304        |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | -1 415 820         |
| <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>  | <b>79 355 701</b>  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | -56 431 055        |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 20 965 730         |
| <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>   | <b>43 890 376</b>  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs   |                    |
| + Eléments extraordinaires (produits)  |                    |
| - Eléments extraordinaires (charges)   |                    |
| <b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>  | <b>43 890 376</b>  |
| - Impôts sur les résultats et assimilés  | -12 470 480        |
| <b>EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES</b>                  | <b>31 419 896</b>  |

## HORS BILAN AU 31 décembre 2016

| En milliers de Dinars   | Déc - 16           |
|---|--------------------|
| <b>ENGAGEMENTS</b>  |                    |
| <b>ENGAGEMENTS DONNES :</b>                                       | <b>873 975 119</b> |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 10 451 808         |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 274 487 762        |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 317 972 415        |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 271 063 134        |
| Autres engagements donnés   |                    |
| <b>ENGAGEMENTS REÇUS :</b>  | <b>995 757 495</b> |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |                    |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 430 461 923        |
| Autres engagements reçus  | 565 295 572        |

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم ابنك التجاري وهذا بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2017)، وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائه مقارنة مع مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق الجزائري خلال سنوات الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية: هل تعتبر أدوات التحليل المالي كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضع المالي للبنك التجاري؟

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم نشاط البنك عينة الدراسة وكفاءة تشغيل رأسماله ونسب ربحيته، كما تم استخراج المؤشرات ذاتها للقطاع المصرفي في الجزائر، ثم تمت المقارنة فيما بين النسب.

وقد توصلت الدراسة إلى ان اداء البنك مقبول لكنه غير كاف، وأتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي يحتفظ به سواء على صورة نقد في الصندوق أو لدى البنوك الأخرى، كما أظهرت الدراسة تذبذب في معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنك خلال سنوات الدراسة.

في النهاية قدمنا مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمواجهة زيادة الربحية وتحقيق مردودية أفضل

**الكلمات المفتاحية:** اداء مالي، تحليل مالي مردودية، ربحية.

### Abstract :

This study aims to identify the importance of using the tools of financial analysis to evaluate the performance of the Commercial Bank and this applied to the National Bank of Algeria(BNA) during the period 2015-2017 , by applying some reliable financial ratios used in evaluating bank's financial performance as to recognize its performance in comparison with the level of the financial performance of commercial banks working in the Algerian Market for the said period By posing the following problems:Are financial analysis tools sufficient to arrive at a real assessment of the financial position of the Bank Commercial?

In order to achieve the objective of the study, the average of the financial indicators used in the evaluation of the Bank's activity was extracted from the sample of the study, the efficiency of operating its capital and its profitability ratios. The same indicators were extracted for the banking sector in Algeria.

In the end, we presented a set of recommendations that could be taken to face increased profitability and better profitability.

**Keywords :** financial performance, financial analysis, profitability, profitability..